من الصفات كما تقولون ان الانسان مركب من الجنس والفصل وهو الحيوان الناطق فان هاتين
الصفتين لم تفارق احداهما الاخرى ولا يمكن وجود الناطق الا مع الحيوان ولا
يمكن وجود حيوان الا مع ناطق او ما يقوم مقامه كالصاهل ونحوه فابو حامد
وامثاله خاطبوا هؤلاء بعلمهم من ان الموصوف بصفة لازمة له يسمى مركبا وقالوا لهم
فلم قلتم ان مثل هذا المعنى الذي سميتموه مركبا ممتنع في الواجب الوجود بقولكم
ان كل مركب مفتقر الى مركب فلفظ مشترك من الاجمال في لفظ مركب فانهم يسلمون انه
لم يكن هناك تركيبا هو فعل مركب حتى يقال ان المركب مفتقر الى مركب بل هناك
ذات موصوفة بصفات لازمة لم تفتقر الى مركب ومن لم يجعل الذات والصفات
كان قوله باطلا فمن قال في هذا الموضع كل مؤلف مفتقر الى مؤلف لا يستعمل مثل هذا
الكلام عن واحد من الناس ... معان ... يسمى بالمثنا ... فهل المستدل
يستدل بمجرد اطلاق اللفظ من غير نظر الى المعنى العقلي فما الفرق بين هذا
... تركيبا وبالمثنا ... ان هنا شيئا فعله مركب ... وان هنا ذاتا موصوفة
بصفات اما الاول فممنوع فانه ليس في كلام الله ... ان صفات الله الا انه
موصوفة ... فاعل مؤلف مركب من الذات والصفات وان عنيت الثاني
فمسلم ولا دليل لكم على ان الذات القديمة الواجبة المستلزمة للصفات مفتقرة الى
من يركب صفاتها فيها فلهذا قال ابو حامد هذا قول القائل كل موجود يحتاج
الى موجد ... الى واجد ... مطابقة اللفظ وهذا صحيح فان الموجود
اسم مفعول من وجد يجد فهو واجد ... كل موجود يفتقر الى واجد او موجد
نظرا الى اللفظ كان كقوله كل مركب يفتقر الى مركب نظرا الى اللفظ ولكن لفظ
الموجود انما يراد به ما كان متحققا في نفسه لا يعني به ما وجد ...

قال ابن تيمية المجلد الثالث الذات الموصوفة بصفات لازمة لها ...

كما انهم يعنون بالمركب هنا ما كان متصفا بصفة قائمة به او ما كان فيه معان
متعددة ولكن لا يعنون به ما ركبه غيره والذي جرى لهؤلاء المغالطين في لفظ
التأليف والتركيب كما جرى لاشباههم في لفظ التخصيص والتقدير فان الباب
واحد فليتفطن اللبيب لهذا فانه ينحل عنه شبهات كثيرة واما الاعتراض الثاني
على ابي حامد فقوله ليس المركب مثل الموجود بل مثل التحريك فجوابه من وجوه
احدها ان يقال ليس المقصود الكلام في الموازنات اللفظية بل في المعاني العقلية والمقصود
هنا ان الذات القديمة الواجبة الموصوفة بصفات لا يجب ان يكون لها جامع
منفصل جمع بين الذات والصفات كما ان الموجود المحقق لا يفتقر الى موجود
غير نفسه بل قد يكون موجودا بنفسه لا يفتقر الى فاعل كذلك اتصافها بالصفات لا يفتقر
الى فاعل الثاني ان يقال هب ان هذا مثل التحريك في اللفظ فقولك هي صفة
... زائدة على ذات الاشياء التي ... التركيب ان عنيت بها زائدة على الذات
والصفة وقيام الصفة بالذات فهذا باطل وان عنيت بها ... قيام الصفة بالذات
او هي الصفة اللازمة بالذات فليس في ذلك ما يوجب كونها ... الفاعل ...
للموصوف الثالث ان التحريك يعني به تحريك ... فليس هذا نظير ...
الرابع فانه ... لم يسلم ان الذات القديمة الموصوفة بصفاتها اللازمة مثلا
ركبه احد واعني به مطلق الحركة صار معنى الكلام ان اتصافها لذاتها بالصفات
كاتصافها بالحركات وليس في واحد منهما ما يقتضي احتياج الموصوف الى مباين له
واما قوله ليس ينقسم الامر الى مركب من ذاته ومركب من غيره حتى ينتهي الامر الى مركب
قديم كما ينقسم الموجود الى موجود قديم ... بل هو لازم ... لابي حامد

وامثاله لما خاطبوكم باصطلاحكم وانتم جعلتم قيام الصفة بالموصوف تركيبا فانتم
تقولون بحسب اصطلاحكم انه ينقسم الى مركب من ذاته ومركب من غيره وجميعه الامر
ان يكون الصفات ان سميتموه تركيبا لم يسلم لكم عدم انقسام المركب الى قديم
واجب ومحدث ممكن وان لم يسم تركيبا بطل اصل كلامكم ولكن انتم سميتم هذا تركيبا ليقوم ولهذا
ملتم لا انقسم المركب فكان كلامكم ممنوعا بل باطلا واما قوله ان القائل ان يقول ان كان يوجد مركب
من ذاته فيوجد متحرك من ذاته وان وجد متحرك من ذاته فيوجد معدوم من ذاته فجوابه من
وجوه احدها منع المقدمة الاولى فما الدليل على انه اذا وجدت ذات موصوفة بصفات
لازمة له يلزم ان يوجد ذات متحركة بحركة فهذا ليس معه في ذلك الا مجرد الموازنة اللفظية
الثاني ان حقيقة قوله ان افتقار التركيب الى مركب كافتقار التحريك الى محرك وان اعتد ذلك
على ان له فاعلا فليطلب بهما فاعل وان اخذ بمجرد التركيب بعد وجود التحرك فيقال معنى هذا انه لو كان
المعنى اذا وجد شيء يتصف بصفة بنفسه يوجد فاعل متحرك واذا كان حقيقة كلامه انه اذا كان
متصفا بالصفات من ذاته فيوجد متصفا بالافعال من ذاته فيقال له اما ان تكون هذه
الملازمة صحيحة واما ان لا تكون فان لم تكن صحيحة فليست بحجة وان كانت صحيحة كانت دليلا
على ثبوت افعال الله تعالى وكان حقيقتها انه يلزم من ثبوت الصفات القائمة به ثبوت
الافعال القائمة به فاي محذور في هذا اذا كانت الملازمة صحيحة الثالث قوله وان وجد
متحرك من ذاته فيوجد المعدوم من ذاته لان وجود المعدوم هو خروج ما هو بالقوة
الى الفعل وكذلك الامر في الحركة والمتحرك وليس كذلك الوجود لانه ليس صفة زائدة على الذات
فكل موجود لم يكن قبل موجودا بالقوة ثم صار موجودا بالفعل فهو موجود بذاته والمتحرك وجوده انما هو
مع القوة المحركة فلذلك احتاج كل متحرك الى محرك فيقال المعنى بقولك فيوجد المعدوم من ذاته
اي يصير ما كان معدوما موجودا من الذات المتحركة اما الاول فغير معقول لان المعدوم
ليس له وجود اصلا حتى يعقل ان يوجد بنفسه ذاته او من ذاته ووجود موجود بنفسه غير موجود

ممتنع بصريح العقل ولو كان المعدوم يوجد بنفسه معلوم البطلان بالبديهة وان عنيت
الثاني فاللازم والملزوم واحد فان المتحرك من ذاته يوجد حركته المعدومة من ذاته وقول
القائل انه اذا جاز هذا جاز وجود المعدوم من الذات المعدومة ممتنع بل باطل معلوم البطلان
وقوله ان وجود المعدوم هو خروج ما بالقوة الى الفعل وكذلك الامر في الحركة والمتحرك
يقال له غاية هذا انهما يشتركان في امر من الامور ومعلوم انه اذا اشترك امران في امر
ان يشتركا في غيره مع ظهور الفرق فان قوله وجود المعدوم هو خروج ما بالقوة الى
الفعل لا يجوز ان يراد به ان نفس المعدوم كان فيه قوة هي مبدا وجوده فان المعدوم ليس
بشيء ولا فيه شيء ولا يقال انما فيه قوة وجد المعدوم كان فيه قوة وجوده كان النطفة فيها قوة تصير
علقة وفي الحبة قوة ان تصير سنبلة وفي النواة قوة ان تصير نخلة فالذي فيه القوة ليس هو المعدوم
واما الحركة والمتحرك فنفس المتحرك فيه قوة هي مبدا الحركة فيظهر المتحرك المحل الذي وجدت فيه
ما كان معدوما من الاعراض كما يوجد في الملونات والطعم في المطعومات والحيوان الاحيا اللون
فكذلك الحركة في المتحركات فمحل هذه الصفات والحركات كان بالاولى وفيه قوة القبول والاستعداد
لها واما نفس هذه الامور التي كانت معدومة فوجدت فليس فيها من القوة ولا غيرها
شيء فهذا من الفارق بين وجود المعدوم من ذاته وبين وجود الحركة من المتحرك في غاية الفساد والعلم
بان فاعله يكون قابله الا ان الموجود او الجسم او القائم بنفسه او يوجد ان يفعل الصفات والاعراض
والحركات بمجرد ذاته لذلك المعدوم قبول القيام الصفات والحركات به بخلاف قوله
في غاية الفساد فليطلب فاما ان كان المتحرك فاعلا بنفسه لحركته وجعل مثله المعدوم فاعلا لذاته
بل الفاعل يمكن ان يفعل غيره واما فعله لنفسه فممتنع فلو قال اذا كان المتحرك يفعل
حركته جاز ان يفعل المعدوم حركته لكان باطلا فلما جعل له ان يفعل نفسه قوله
فكل موجود لم يكن ثم صار موجودا بالقوة ثم صار موجودا بالفعل فهو موجود بذاته والمتحرك وجوده انما
هو مع القوة المحركة فلذلك احتاج كل متحرك الى المحرك فيقال له هب انه سلم لك ان المتحرك وجوده

مع الفلك المتحرك فلم قلت ان الحركة تحتاج الى محرك منفصل عنه ثم يقال لكم هل يجوز
ان يتحرك المتحرك بنفسه بعد ان لم يكن متحركا ام لا فان قلتم هذا بطل قولكم وجاز وجود المتحرك
بنفسه قبل الحركة وقبل الفعل المتحركة وان قلت لا يجوز قبل حركته فحينئذ اما ان تكون الحركة من نفسه
واما من غيره فان كانت من نفسه كانت الحركة من نفس المتحرك وهذا قولكم ولو كانت من غيره
وكان ذلك الغير متحركا فالقول فيه كالقول في الاول وان كان غير متحرك لزم وجود حركات من الله
عن غير متحرك وهذا قولكم وهو باطل وذلك ان اجزاء الحركات متعاقبة شيئا بعد شيء
فالمقتضي لكل من تلك الاجزاء يمتنع ان يكون موجبا بذاته في الازل لانه لو كان كذلك للزم ان
يقارنه موجبه فان العلة التامة لا يتأخر عنها معلولها وحينئذ يلزم كون الحوادث
قديمة وهو ممتنع ان يقال ان الذات ليست علة تامة تستلزم مقارنة معلولها لها لزم ذلك وان
سلم ذلك كان حدوث الحركات التي ما هي عن موجب قديم بنفسه وان يتحرك المتحرك بعد
ان لم يكن متحركا بدون سبب حادث وهذا ابطل قولكم واذا لم يلزم هذا لم يلزم ان يكون ما يثبت في
الازل لزم ان يكون حادثا او القول في حدوثه كالقول في حدوثه فيمتنع ان يحدث هو او غيره
عن علة تامة قديمة واذا لم يكن من الفاعل فعل حادث امتنع ان يصدر عنه شيء حادث
وامتنع صدور الحركات عن غير متحرك وهذا الكلام وهو حدوث الحوادث عن ما لا يقوم
بها حادث مما عرفوا انهم مقصوده ويعلم عن المعقول وهو الاول المسلم يقولون ان كابن رشد والرازي وغيرهما
النفس المحركة للافلاك تحدث لها تصورات وارادات هي مبدأ الحركة وان محركها العقل
الذي يريد التشبه به او واجب الوجود الذي يطلب الفلك التشبه به باخراج ما فيه من
الايون والاوضاع ومحركها الواجب او العقل للفلك او نفس الفلك كتحريك المحبوب للمحب
والمشتهى للمشتهي والمعشوق للعاشق ليس من جهة المحرك فعل اصلا بل ذلك يحبه
فيتحرك بسطا به وبهذا ... ان فوق الافلاك ما يوجب تحريك الافلاك بما ل...
لون الفلك يتحرك للتشبه بالواجب واخراج ما فيه من الايون والاوضاع فلا دليل
عليه بل الادلة الدالة على فساد ذلك ... ان الامر كذلك بهذا ما فيه انما ثبت

العلة الغائية للحركة فقال ان السبب الفاعل لحركة الفلك فان الحركة وان افتقرت
الى غاية مقصودة تفتقر الى فاعل بالضرورة فاذا قالوا نفسه محركة قيل لهم فما الفاعل لما
حدث في النفس من اسباب الحركة كالتصورات والارادات فان هذه كانت معدومة
ثم حدثت بعد العدم فما السبب الفاعل لهذه الحركة فان قالوا النفس هي الفاعلة لهذه الحركة
بعد حصولها متحركة من نفسها وهذا خلاف ما قالوه وان قالوا شيئا غيرها قيل لهم الكلام فيه
كالكلام في النفس فانه ان احدث شيئا لم يحدث بل عن سبب ذلك وان قيل ان المحدث
لحركة النفس على حال واحدة ازلا وابدا قيل لهم فقد لزمكم حدوث حادث بلا سبب
وقيل لهم ذلك المحرك للنفس ان كان علة تامة في الازل وجب وجود معلوله في الازل فيجب وجود
ما حدث للنفس من التصورات والارادات في الازل وهذا جمع بين النقيضين وان قيل
حدث له امر به صار فاعلا لما حدث للنفس سئل عن سبب حدوث ذلك واذا قيل الحادث
استعداد النفس لان يفيض عليها من العقل ما تصور به وتريد قيل وذلك الاستعداد حادث
والقول في سبب حدوثه كالقول في سبب حدوث غيره ولا بد من امر يثبت به حدوث الحوادث
بلا سبب حادث واما حدوث الحوادث عن غير متحرك وانهما باطل بقولهم والاول البطلان
معلوم البطلان بالضرورة وقولهم الثاني بعد انه يبطل طريقهم ما يلزمه هو اشد منه وبيان
ان قول اخوانه اشد فسادا وانهم قالوا الذي لا يحصل له شبهه منه هو ان الفاعل اولى
ان لم يفعل ثم فعل لا بد ان يكون ... ان يضعوا ان حالة الفعل في بعضها حالة التي وجب
عليهم الفعل بها لكن لا بد حالة متجددة ... ذلك ... الفاعل او في
المفعول او فيهما واذا كان كذلك فتلك الحال المتجددة اذا صار بكل حال متجددة
فاعلا لا بد ان يكون لها فاعل اما فاعل اخر فلا يكون ذلك الفاعل هو الاول ولا يكون مكتفيا
بفعله بنفسه لا يعده ... ان يكون الفاعل لتلك الحال التي هي شرط في فعله هو نفسه

فلا يكون ذلك الفعل الذي يعرض صادرًا عنه اولًا بل يكون فعله لتلك الحال التي
هي شرط في المفعول قبل فعله المفعول الثاني وهذا لازم كما ترى ضرورة الا ان
يقول يجوز ان يكون من الاحوال الحادثة في الفاعل ما لا يحتاج الى المحدث وهذا يعيد
الا على قول من يجوز ان ههنا اشياء تحدث من تلقاء نفسها وهو قول الاوائل من القدماء الذي
انكرها الفاضل وهو قول بن سقوطه بنفسه فقال له انت الزمتنا طريقة
من اهل الكلام حدوث حادث بلا سبب حادث وذكرت ان هذا ممتنع بالضرورة
وهذا هو الكلام المعروف الذي استطالت به المتفلسفة الالهيون على مناظريهم من متكلمي
الملاحدة الاملا عن الجهمية والقدرية فقال له ان اسلمت لك ما هو اسل من هذا وهو
حدوث الحوادث بلا فاعل وهو الذي ذكرت انه ساقط من السقوط وذلك ان الحوادث
المشهودة ان يكن لا فاعل لها فقد لزم سكر هذا القول وان قلت لها فاعل قبل ان يفعلها
فعال لم يكن من غير حدوث شيء من حين ابتدائه لم يفعلها حتى حدث شيء فان قلنا الاول فهو دائما
لها ابدا فان قلت لها ابتداء فهذا قول [illegible] وان قلت لا ابتداء لها فقد صار الحوادث كلها
تحدث عن فاعل من غير حدوث شيء منه وقد قلنا انه لا يمكن ان يكون حال الفاعل في المفعول
حالهم المحدث وقت الفعل هي بعينها حاله وقت عدم الفعل فلو قيل ان الا ان الحوادث التي عند
عند وجود حوادث الطوفان هي حاله عند وجود الحوادث التي قبله وان الحوادث التي
تختلف فان امكن ان يكون حاله واحدًا مع حدوث الحوادث المختلفة امكن ان يكون حاله
واحدًا مع تجدد الحوادث لان الحادث الثاني كالطوفان فيه من الامور ما لم يكن له قبل ذلك
احداثهم نظير مثل حوادث [illegible] ولا [illegible] هذا واحداثه [illegible] وان جعل المقتضى لذلك التغيرات
تحدث في الفلك كان الكلام في حدوث تلك التغيرات العلوية كالكلام في حدوث التغيرات
السفلية وان قلت بل علت المراد هذه الحوادث مثل ذلك الفاعل لها [illegible] وهو الاول [illegible]
حدثا [illegible] لزمك حدوث الحوادث بلا فاعل وان [illegible] انه يفعلها حدث

فيه شيء فقد تركت قولك وايضًا فالفاعل المستكمل لشروط الفعل اما ان يجوز حدوث
المفعول عنه بعد ان لم يكن بلا سبب حادث واما ان لا يجوز فان جاز فهو قول مثل قولك
الذي ادعيت انه فاسد بالضرورة وان لم يجز لزم ان يكون مفعوله مقارنًا له لا متأخرًا عنه فلا شيء
فلا يجوز ان يحدث عن الفاعل شيء كما يقوله ابن سينا واخوانك انه علة تامة موجبة بذاته والعلة التامة
لا يتأخر عنها معلولها ولا شيء من معلولها فاذا كان ما يتأخر عن الاول ليس معلولا للعلة التامة
ولا مفعولا للفاعل الاول لا يجوز ان يكون فعل الغير اذ القول في ذلك الغير كالقول فيه فيلزم ان تكون
الحوادث كلها حادثة بلا محدث وهذا لازم لهؤلاء الفلاسفة الالهيين كما يلزم اخوانهم الطبيعيين
وهو من اظهر الاقوال فسادًا وقوله [illegible] لا يخلو اما ان يكون كل من جزئيه شرطا في وجود الاخر
او لا او يكون الواحد شرطا في الاخر من غير عكس وقوله القسم الاول لا يكون بعد ذلك ان المركب
نفسه هو شرط في وجود الاخر فليس كل ما يكون الاجزاء علة المركب ولا المركب علة نفسه
الا الواجب الذي هو علة نفسه فيقال له اولا تسميته هذا مركبا واجزاء ليس هو من لغات الادميين
التي يخاطبون بها فليس في لغة من الموصوف بصفات لازمة انه مركب منها وانها اجزاء له فاذا
خاطبتم باصطلاحكم فقد علم انه ليس المراد بالمركب الا اتصاف الذات بصفات لازمة او وجود
معان فيها او اجتماع معان وامور ونحو ذلك ليس المراد ان هناك مركبا ركبه غيره حتى يقال ان
المركب مفتقر الى مركبه وان سموا وافقهم على اصطلاحكم في تسمية الذات الواجبة الموصوفة
بصفاتها اللازمة مركبا لم يرد بذلك ان هناك مركبا ركبها وان هذا الامر لم يقل ولا [illegible]
انما يعنون ان يجرد اللفظ الدال على هذا المعنى يقتضي ان يكون له فاعل ولم يدعون ثبوت
ذلك اما بطريقهم لم يثبتوا المعنى ابطالها واما بطريقة المعتزلة التي اختارها ابن رشد
ما ذا عنيت بلفظ التركيب بعد المعلوم ان الذات الموصوفة بصفات لازمة لها او التي
معان لازمة لها لا يقال فيها ان اتصاف الذات بالصفات امر معلول مفتقر الى فاعل حتى يقال
ان الاجزاء علة التركيب او يقال المركب علة نفسه بل هذا المعنى الذي تسميه مركبا هو من
لوازم الواجب بنفسه

[illegible]

لا يمكن ان يكون الواجب الا موصوفا بالصفات اللازمة له ثابتة له المعاني اللازمة وليس لذلك
علة فاعلة فاشتبه واما قوله ان التركيب شرط في وجود الاجزاء فيقال لا يمكن وجود الذات
الا موصوفة فلو اشتبها والمثل ان يوجد صفاتها الا وجودها فاجتماع الذات بالصفات او اجتماع
الامور المتلازمة شرط في وجود كل منها وهي ايضا شرط في وجود ذلك الاجتماع وليس شي
من ذلك معلولا لفاعل ولا مفتقرا الى مباين ويوقف احدهما على الاخر هو دور اقتراني معي
وهو جايز اقتراني لا دور قبلي سبقي فهذا مسمى والامور المتلازمة لا يوجد بعضها الا مع بعض وليس
والدور الذي لا يعقل بعضها فاعلا للبعض بل ان كانت واجبة الوجود بنفسها والا امور كلها الى فاعل
العلم ما هي عليه فالذات لا تكون الا بصفاتها اللازمة وصفاتها لا تكون الا بها فاذا سمي المسمي هذا افتقارا
من الصفات اللازمة وسمي هذه اجزاء وهذا الاجتماع تركيبا لم يكن في هذه التسمية ما يوجب ان يكون هذا الموصوف
هو الحي الواجب مفتقرا الى فاعل وما جعله افتقارا الشي هو افتقار المفعول الى الفاعل والمعلول الى
الوجود سه العلة الفاعلة وانما هو تلازم ومن سماه افتقارا لا يمكنه ان يفسر الا بافتقار المشروط
واما بحر وجود الى الشرط ومثل هذا المعنى ان لم يكن للموجود الواجب لا يمتنع عليه وانما الممتنع ان يكون مفتقرا
مطلوبي الخارج الى مباين له موقوفا عليه فاذا كان المباين علة له لم يكن موجودا بنفسه بل جعلنا له فاعلا
وذاتا لا صفة لها وان قدرنا انه شرط فيه وهو غني عنه ومن كان وجوده مشروطا بما هو غني عنه لم يكن موجودا
وذلك ممتنع لنفسه بنفسه فلا يجوز ان يكون الا الخالق سبحانه وتعالى الذي له الذات الموصوفة بصفات الكمال
موقوفا على شي مباين له بل ولا على شي غني عنه لا فاعل ولا شرط وهذا هو الذي يقوم عليه
الدليل فان الممكنات التي لا وجود لها من نفسها لا توجد الا بغيرها ما كان خارجا عنها
لم يكن وجوده الا بنفسه ونفسه هي الذات الموصوفة بصفاتها اللازمة ليست نفسه وجود
وجود مطلق ولا ذاتا مجردة ومن ادعى ان ما كان موجودا بنفسه لا يكون الا وجودا مجردا
وذاتا مجردة لان الذات الموصوفة مفتقرة الى الصفة فلا يكون موجودا بنفسها قيل
له الممكنات والمحدثات لم تفتقر الى ذات مجردة حتى يقال اذا قيل انها موصوفة لستم

الافتقار بل افتقرت الى ما هو خارج عنها كلها والتعبير عن هذا المعنى يكون
بعبارات فاذا قيل ما لا يقبل العدم او قيل موجود بنفسه او واجب الوجود بنفسه
وجود ذلك ان المقصود واحدا وهي العلوم ان ما لا يقبل العدم اذا كان ذاتا موصوفة
بصفات الكمال لم يجز ان يقال اتصافها بصفات الكمال يوجب افتقارها الى الصفات
فيقبل العدم فان فساد هذا الكلام ظاهر وهو عمدة ان يقال قولكم موجود بنفسه
او واجب الوجود بنفسه يقتضي افتقاره الى نفسه والمفتقر لا يكون واجب الوجود بنفسه
بل يكون قابلا للعدم فاذا كان هذا فاسدا فالاول افسد فان صفاته داخلة في مسمى نفسه
فاذا كان قول القايل هو مفتقر الى نفسه لا يمنع وجوب وجوده فقوله انه مفتقر الى
صفاته اولى ان لا يمنع وجوب وجوده وكذلك اذا سمى ذلك اجزاء وقال هو مفتقر الى اجزايه
فان جز الشي بعضه وصفته وجود ذلك داخل في مسمى نفسه فاذا لم يكن قول القايل هو مفتقر
الى نفسه مانعا من وجوب وجوده فقوله هو مفتقر الى صفته وصفته وجود ذلك اولى
وتسمية مثل هذا افتقارا انه تلبيس في اللفظ هو غني بنفسه فقد يقال بل هو غني بنفسه وصفاته
داخلة في مسمى نفسه وهو سبحانه غني بنفسه عن كل ما سواه وقد قال ابن رشد هذا الذي يعسر على من
رام نفي تعدد الصفات هو ان يكون الصفات المختلفة ترجع الى ذات واحدة حتى يكون
مفهوم العلم مثلا والارادة والقدرة مفهوما واحدا وانها ذات واحدة وان يكون ايضا
العلم والعالم والقدرة والقادر والارادة والمريد معنى واحدا والذي يعسر على من قال ان هاهنا
ذاتا وصفات زائدة على الذات ان يكون الذات شرطا في وجود الصفات والصفات شرطا
في كمال الذات ويكون المجموع من ذلك شيا واجب الوجود اي موجودا واحدا ليس فيه علة ولا
معلول فانه لكن هذا لا جواب عنه في الحقيقة اذا وضع ان هاهنا شيا واجب الوجود بذاته
فانه يجب ان يكون واحدا من جميع الوجوه وغير مركب اصلا لا من شرط ومشروط ولا علة ومعلول
لان كل موجود بهذه الصفة فاما ان يكون تركيبه واجبا واما ان يكون ممكنا فان كان واجبا
كان واجبا بغيره لا بذاته

لانه يعسر ان المركب قديم من جهة انه غني عن غيره ان يكون له مركب وبخاصة
على قول من قال ان كل عرض حادث فان التركيب يكون عرضا فيها وان كان هذا فهو
يحتاج الى بيان يوجب اقترانا بالعلة بالمعلول فان قال قائل يوجد شيء مركب من ذاته
على اصول الفلاسفة وان وجود الاجرام اضافته بمعنى حكم وذلك ان التركيب شرط في وجوده
وليس يمكن ان يكون الاجرام هي علة التركيب لان التركيب شرط في وجودها ولذلك اجزاء كل مركب
من الامور الطبيعية اذا انحلت لم يكن الاسم المقول عليها الا بالاشتراك مثل
اسم اليد المقولة على اليد التي هي جزء من الانسان الحي واليد المقطوعة فكل تركيب
عند ارسطاطاليس فهو متوقف على فاعل فضلا عن ان يكون لا علة له فاما ملخص الطريقة
التي سلكها ابن سينا في واجب الوجود الذي ينفي عنه التركيب وقدم فليس يفضي الى ذلك لانه اذا
فرضنا ان الممكن ينتهي الى علة ضرورية والضرورية لا تخلو اما ان يكون لها علة او لا علة
لها وانها ان كانت لها علة فانها تنتهي الى ضروري لا علة له فان هذا القول انما يودي من
جهة امتناع التسلسل الى وجود ضروري لا علة له فاعلة لا الى موجود ليس له علة اصلا
لانه يمكن ان يكون له علة صورية ومادية الا ان يوضع ان كل ما له صورة ومادة فالجملة
كل مركب فواجب ان يكون له فاعل خارج عنه وهذا يحتاج الى بيان ولم يتضمنه القول
المسلوك في اثبات واجب الوجود مع ما ذكرنا فيه من الاختلال ولهذا يعتمد الاشعرية دليل
الاشعرية وهو ان كل حادث له محدث الا ان القديم ليس بمركب واما ما يفضي الى اول
ليس بحادث فان قيل ان يكون العالم والعلم شيئا واحدا فليس ممتنعا بل واجبا ان ينتهي
الامر في امثال هذه الاشياء الى ان يتحد المفهوم منها وذلك ان العالم ان كان عالما بعلم
فالذي به العالم عالم احرى ان يكون عالما وذلك ان كل ما استفاد صفة من غيره فتلك
الصفة اولى بذلك المعنى المستفاد مثال ذلك ان هذه الاجسام الحية التي لدينا
ليست حية من جهة ما هي اجسام بل من قبل حياة حلتها فواجب ان تكون تلك الحياة التي استفادت منها

ما ليس بحي حية بذاتها او يفضي الامر فيها الى غير نهاية وكذلك يعرض في العلم وسائر
الصفات قال ابن تيميه رحمه الله قلت لتامل اللبيب كلام هولاء الذين يدعون من
الحذق والتحقيق ما يدعون به ساحات به الرسل كيف يسلكون في غاية حكمتهم
ونهاية فلسفتهم مما يشبه كلام المجانين ويجعلون الحق المعلوم بالضرورة مردودا والباطل
المعلوم بالضرورة مقبولا بكلام ملبس فانه ذكر يحكي ابن رشد ما ذكره من شبهة الصفات ونفاتها
فالزم النفاة ان يكون الصفات المختلفة ترجع الى ذات واحدة فيكون مفهوم العلم والقدرة
والارادة مفهوما واحدا وانها ذات واحدة وان يكون العلم هو العالم والقدرة هو القادر
والارادة والمريد واحدا وقال ان هذا عسر والزمه بل الواجب ان هذا انما هو مناف
لضرورة العقل وانه سفسطة فان من جعل العلم هو القدرة والقدرة هي الارادة والارادة
هي المريد والعلم هو العالم لزمه ان يكون الكلام هو المتكلم والمتحرك هو الحركة والمصلي هو الصلاة
فان من قبل الصفات اللازمة وغيرها فلا فرق في هذا الحكم ويلزمه ان يكون الانسان الناطق
نفس النطق والفرس الصاهل نفس الصهيل والجسم الحساس نفس الاحساس ويلزمه
ان يجعل نفس الحسي نفس الحركة ونفس الحيوان نفس الناطق فهم وما احوجهم الا بقوله والذين
كفروا اعمالهم كظلمات وقول ابن رشد ان العالم والعلم شيئا واحدا ليس ممتنعا
بل واجبا ان ينتهي الامر في امثال هذه الاشياء الى ان يتحد المفهوم منها فيما لم يقل هذا
من اعظم المكابرة والسفسطة والبهتان وقوله ان العالم اذا كان عالما بعلم فالذي
به العالم عالم احرى ان يكون عالما الى اخره انه كلام في غاية الفساد فانه قيل اذا
كان الضارب ضاربا بضرب والمصلي مصليا بصلاة فالضرب احرى ان يكون ضاربا والقائم اذا كان قائما بقيام فالقيام
اولى ان يكون قائما ونحو ذلك في اسمائه الحسنى واسماء نبيه صلى الله عليه وسلم واسماء الموجودات
المشتقة يلزم ان يكون المصدر الذي اشتق منه الاسم احق بالاسم من الفاعل ويكون مسمى
المصدر الذي هو الحدث احق باسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها من نفس الفاعل الموصوف

مسالكهم في نفاتها

[illegible]

وحلتنا الشبهة على سؤال اذا كان العالم عالما بعلم فالذي به العالم عالم أحرى
ان يكون عالما بالناس بالاستعانة عليه بما المصاحبة عطن انما اذا تامل هذا
عالم بعلم ان العلم هو الذي افاد العلم او العلم هو الذي اعطاه العلم فكانه يعلم
فكانه قال اذا كان المعلم عالما فجعله اولى وليس الامر كذلك بل قولنا هذا عالم
يعلم اي انه موصوف بالعلم اي ليس مجردا عن العلم او متعريا عنه والعلم نفسه لا يعطى
العلم بل نفس العلم هو العلم فان العلم ملازم من لوازم ذاته لم يستفده بل
وان كان محدثا فقد استفاده من غيره ولم يستفد العلم من العلم الذي هو له العالم
وكونه عالما معللة بالعلم ام كونه عالما نفس العلم فهو نزاع بين مثبتة الحال ونفاتها
ومن استعمل بقل الهاصه موجوده وقوله ما استفاد منه من غيره
فتلك الصفة يعني المستفاد منها اولى بذلك من المستفاد كما مثل به من الجسم المعنى؟
كلام فاسد فان العالم لم يستفد الصفة التي هي نفس العلم من الصفة التي هي العلم
بل نفس علمه هو نفس الصفة ليس هنا صفة مقبلة وصفة مستقلة فالذي عليه
الجمهور دون مثبتة الاحوال ان نفس العلم هو نفس كونه عالما ليس هنا شيئان وعلى قول
من اثبت الموصوف بالعلم ان سمي عالما لم يكن العلم احق بان يكون عالما من
الا بقوله قائل وقوله ان الجسم اذا كانت حياته من قبل حي محله فواجب
ان يكون تلك الحياة التي استفادها منها ليس حي الحي حين فان هذا مقال
هذا باطل من وجهين احدها ان الحياة التي حلته هي الحياة التي صار بها حيا ليس هنا
حياة اخرى صار بها حيا حتى يقال هنا حياة حلته وحياة جعلته حيا الثاني
ان حيته اذا قدر انها مستفادة من حياة اخرى فتلك الحياة الاخرى قائمة بحي هو حي بها
لا ان تلك الحياة هي الحية بل الحي الموصوف بالحياة لا نفس الحياة فبطل القائل
نهايات

نهايات مباحث هؤلاء الفلاسفة في العلم الالهي وقد نسب الناس ابا الهذيل
الى الخروج من العقل لما قال ان الله عالم بعلم وعلمه نفسه مع انه اول نفاتهم
واما قوله انما يلزم مثبتة الصفات لا جواب عنه لان واجب الوجود يجب
ان يكون غير مركب من شرط ومشروط فيقال له قد تسلم انكم انتم سميتم هذا تركيبا وهو لا يعرف
في لغة من اللغات بل ما سمعوا ولم يسموه مركبا واما الذي يسمى مركبا واما قد ساووكم فلم يعرف
ارسطو طاليس ان كل مركب فهو عنده جائز فاسد والسماء عنده ليست كائنة فاسدة
فهو لا يسمي السموات وما فيها من الكواكب مركبة مع انها اجسام حية متحركة بنفوس
من الاعراض فلم يسم ما كان حيا عالما قادرا مركبا واذا خاطبناكم باصطلاحكم
المبتدع لم تقطع شغبكم بحثنا معكم بحثا عقليا فانكم تدعون ان هذه الامور معلومة بالعقل
لا بالسمع واطلاق الالفاظ وعندنا لا يعرفون اسم فيه عند الشرع فالواجب على اصولكم
انما علم بالعقل ثبوته او انتفاؤه ان يتبع من غير مراعاة للفظ ونحن نبين فسادما ذكرتموه
بالعقل مع مخاطبتكم بلغتكم فيقال له لم قلت ان ما كان مركبا من شرط ومشروط لا يكون واجب
الوجود واما قوله ان تركيبه اذا كان واجبا بغيره لا بد له من مركب
تركيب متقدم من غير ان يكون له مركب فيقال له هذا هو البحث اللفظي الذي ذكرناه هذا
الاصطلاح والمركب الذي يفتقر الى مركب هو ما ركبه غيره كما ان المتحرك الذي يفتقر الى محرك
ما حركه غيره ولم يقل عاقل ان واجب الوجود ركبه غيره وانتم اذا سميتم اجتماع الذات
والصفات تركيبا لم تريدوا بذلك الا الاجتماع والتعدد والتألف ونحو ذلك من المعاني تجوزا لكم
لم يقصدوا بذلك ان هنا مركبا فاعلا للتركيب وان اردتم ذلك كان باطلا وبطل اللفظ والمعنى
جميعا فان اهل الكلام اذا كان ذاتا موصوفة بصفات كان مركبا فان اراد المريد فالملازمة من
ركبه من الذات والصفات فان التلازم ممتنع عقلا فهو باطل ضرورة وان اراد به واجب
الوجود

بنفسه الغني عن الفاعل موصوفا بصفات لازمة لم امتنع ان يكون
الواجب بنفسه المستلزم لصفاته مركب بنفسه وبعض صفاته ملزومة واحيانا بنفسه
يمتنع ان يكون له فاعل ولون صفاته لا زمة له يمتنع جواز مفارقتها له ويمتنع اسناد
الى من يجعلها فيه فلهذا قال الائمة من قال انه حى بقا الا ان هذا ان كان يفتقر الى مركب ركبه
يمتنع ثبوت مركب قديم اى من حاته ومن سمى هذا موجبا فقال انه قديم ثام بعوامل مركبه بما
واجتماع ومثل هذا الاسقار الى مركب مولف جامع والوقل على سبيل الفرض قال ان الذات المستلزمة
للصفات هي الموصوفة بذلك فليس هنا ما يعتقر افتقارها الى غيرها واما قوله حاصل قول من
كل عرض حادث لا ان الرب يلزم به عرض قاعد بما فهذا باطل من وجوه احدها ان القائلين كل عرض
حادث من الاشعرية ومن وافقهم لا يسمون صفات الله اعراضا واما الواجب عالم وله علم وهو متصف
بالعلم لم يقولوا ان علمه واتصافه بالعلم عرض ومن سمى صفاته اعراضا كالكرامية ونحوهم لم يلتزموا ان يقولوا
كل عرض حادث وصفات الله الله عرض فان هذا ما ذهب اليه احد لا الكرامية ولا غيرهم من اهل الملل المسلمين
الثاني ان يقال على سبيل العلاوة من قال كل عرض حادث فانه يقول في الاعراض اللازمة انها تحدث
شيئا بعد شيء واذا قدر موصوف بصفات دون الاعراض والعرض لا يبقى زمانين لزم ان يكون الا
حدث شيئا بعد شيء وحينئذ فاذا قدر اجتماع او التفات نقله في الصفات وجود ذلك ما سمي مركبا
فلم وان كل عرض حادث فهو حادث لانه لا يبقى زمانين او لا يوجد امثاله من سائر الاعراض
بدون المعنى الذي سماه تركيبا وجعله عرضا قديما لسائر الصفات القديمة الثالث هذا الذي
سميته عرضا قديما جعله عندهم حكم سائر الصفات فان ما دل على اثباتها لك اثباته وانه فلا دليل
لك على اثبات الصفات الا اثبات الاجتماع والتعدد الذي سميته تركيبا وما دام عليك هذا الاسم
من الصفات ولا يمكن نفي الصفات الا بنفي هذا فان دونا قبليا ابطال السابع على سبيل الفرض
فان عمل بعضا هو انكار الفلاسفة في امتناع مركب قديم من ذاته لم يكن كلامه صحيح فلو قدر ان ذلك يستلزم
مركبا قديما فانه لم يكن على انكار صحة فان العقلاء عند التجسيم قديم هو مركب بهذا الاصطلاح وانما
هو كالفلاسفة وان جوزوا اجزاء قديمة فهو حكموا بوجود مركب قديم من ذاته عندهم لان التركيب شرط في

وجوده والممكن ان يكون الاجزاء هي فاعله في التركيب لا ان الهيئة شرط في وجودها فتعالى لكن اذا كان
التركيب شرطا في وجودها وهي شرط في وجود المركب لم يكن احدهما فاعلا للاخر بل ان كانا مفتقرين الى الفاعل
ففاعل الاجزاء هو فاعل التركيب وان كانا غنيين عن الفاعل لم يفتقر احدهما الى الفاعل والكلام في افتقار
المركب يكون من نفسه بنفسه وذلك مركب من نفسه لا يعني به الا اجزاءه وفعله التركيب وانما
يعني به ان يفتقر الاجزاء او التركيب مثلا ان وهما مستغنيان عن غيرهما الخامس ما اسلفناه
من طريقة ابن سينا وامثاله لا يقتصر ان ذكر ما يعلل المركب من فاعل خارج عنه بل يكفي بطريق الاولى فليس فيها
دليل ان كل مركب فلا بد له من فاعل خارج عنه الا ما احيله من لفظ مركب وهذا ليس وقولك
ان دليل الاشعرية لا يفتقر الى اثبات او القديم غير مركب واما يفتقر الى اثبات دليل على حادث
فهذا ايضا مولد لا اثبات الصفات وان مراد بالمركب ما كان موصوفا بالصفات وان مراد الادلة على
الصانع ليس فيها ما ينفي الصفات فان قلت هم ينفون التجسيم بناء على انتفاء التركيب ولا دليل
لهم عليه قيل لك هذه حجة جدلية وعاية ما يلزمهم التناقض وذلك لا يقتضي صحة قول الآخر
فانه يقول من اثبات الصفات وقالوا لك ايضا لا دليل لك على نفي التجسيم فان عمدتك هو نفي الصفات العائدة
الى نفي التركيب وقد ظهر ذلك فان قلت لهم وانتم ايضا لا دليل لكم على ذلك فان دليل الحدوث لا يقتضي ذلك
قالوا لك نحن اثبتنا الحدوث بحدوث الجسم وهو المراد بقولنا مركب فان صح دليلهم سلم ما سموه تركيبا
وان لم يصح فليس لهم يكن هذا نفعه لك وهذه الطريق هي التي سلكها ابو حامد من ما طرقه جواب
وهو طريق صحيحة وقد بين ان ما ذكره ابو حامد عن اصحابهم بلفظ المركب جواب صحيح وان اصحابهم
فهذا انظر اصحاب اولئك بلفظ التخصيص حيث قالوا ان التخصيص لا بد له من مخصص
وهذا هو الذي سلكه نفاة الصفات ويسمون نفي الصفات توحيدا وهذا هو الذي سلكه
ابو عبد الله محمد بن تومرت الملقب عند اصحابه بالمهدي قال ابن تومرت في حاشية الدليل العقلي
المعلومات على ضربين معدوم وموجود والموجود على ضربين مطلوب ومطلق فالمقيد
هو المخصص والاختصاص على ثلاثة اضرب الاختصاص بزمان دون زمان سواه والثاني الاختصاص بمكان
دون جهة غير والثالث الاختصاص بمقدار دون مقدار غير والوجود المطلق

هو الذي ليس بمقيد والمخصص هو المختص بما [illegible] دون غيره والاعم هو دون غيرها والخاص
دون غيرها فلو اختص بشي لكان من جنسه ولما انتفت عنه الخواص على الاطلاق وجب له
الوجود المطلق كان والموجود المطلق هو القديم الازلي الذي استحال عليه القيود
والخواص المخصصة بطل الوجود من غير تقييد المخصص وذكر [illegible] الاحتياج
الى [illegible] واذا [illegible] المساهات في الاختصاص بجهة [illegible] امتنع عليها التخصيص
من جهتها ومن تخصص من حيث [illegible] واذا بطل التخصيص من حيث بطل التخصيص
من جميع المخصصات على الاطلاق ثم [illegible] بعد هذا انفرد بالعلم والكمال والحكم والاختيار
وانفرد بالقهر والاقتدار وانفرد بالخلق والاختراع و[illegible] هذه المخصصات باسرها
يستحيل الكمال عليه [illegible] قال ابن تيمية رحمه الله ومعلوم ان هذا
متناقض فان نفي الاختصاص بخاصة من الخواص ودعوى ان وجود مطلق [illegible] من
الوجوه يمنع ان يختص بعلم او قدرة او مشيئة و[illegible] الصفات وان العالم مختص بعلم
يتميز به عن الجاهل والقادر مختص بقدرة يتميز بها عن العاجز والمختار مختص
بالاختيار يتميز به عن المستكره [illegible] صفات [illegible] اختصاصه وذكر
وانه نفى جميع الصفات ولم يثبت الا وجودا مطلقا [illegible] المطلق لا يوجد
الا في الذهن لا في الخارج فليس في الخارج حيوان مطلق ولا انسان مطلق والموجود مطلق [illegible]
هذا الموجود اهو وجود المخلوقات ام غيره فان قال هو فهو [illegible] الخالق وان قال هو
[illegible] فهل له وجود مثل وجود المخلوقات او ليس مثله فان قال [illegible] ان يكون الخالق مثل المخلوق
والمثلان [illegible] يجوز على احدهما ما يجوز [illegible] ويمتنع على الاخر [illegible] الشي الواحد
واجبا غير واجب محدثا غير محدث وهو جمع بين النقيضين وان قال وجود مخالف لوجود
المخلوقات فقد اثبت له وجودا مختصا به لا يشركه فيه غيره ولا يماثله غيره وهذا وجود مخصوص
[illegible] لا وجود مطلق والمقصود هنا الكلام [illegible] فصل
عنه

قال هو موجود له حقيقة يختص بها لا يشركه فيها [illegible]

عنه ان الكلام في المسلك الثاني في حدوث الاجسام الذي [illegible] الآمدي والارموي
وغيرهما [illegible] احداها ان الاجسام [illegible] بصفاتها والثاني ان ما كان كذلك
فهو محدث وهو [illegible] المقدمة الثانية مسلم واما الاولى [illegible] احدهما ان المختص
بمقدار لا بد له من مخصص [illegible] والثاني ان جواهر العالم [illegible] ومفترقة او
مجتمعة ومفترقة معا او [illegible] او البعض مجتمعا والبعض مفترقا [illegible]
[illegible] واما [illegible] الاقسام [illegible] ممكنة [illegible] طائفة [illegible] والجائز [illegible]
الى مخصص وهذا ضعيف لوجوه احدها ان الاجسام [illegible] من الجواهر المفردة وان
[illegible] الاجماع و[illegible] اكثر المعتزلة [illegible] الاشعرية [illegible]
[illegible] من الجواهر المفردة [illegible] والثاني قول [illegible] ليست من جواهر [illegible]
والثالث قول [illegible] بالمادة والصورة وانها تقبل الانقسام الى غير نهاية
والرابع انها [illegible] مركبة من هذا [illegible] لكن تقبل الانقسام الى جوهر لا يتجزى وهذا قول [illegible]
[illegible] والخامس قول من يقول انها ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا [illegible]
[illegible] الانقسام الى جزء لا يتجزى ولا الى غير نهاية لكن كل جسم موجود [illegible] الانقسام
[illegible] ويستحيل [illegible] ويستحيل [illegible] فصغرت [illegible]
[illegible] الى غير نهاية
[illegible] هذا المحذور وهذا المحذور [illegible] الحيز الذي لا ينقسم [illegible]
الناس [illegible] عن الاخر وما كان كذلك [illegible] الانقسام [illegible]
[illegible] والموهوم [illegible] اوسع [illegible]
[illegible] والموهوم [illegible]
لا [illegible] وقال [illegible] الاجسام [illegible] الناس ان [illegible] الجسم
الصغير كالكبير وان [illegible] محصورا [illegible] غير متناهية

مع وجودها كما يقوله النظام والرد على ذلك ان الطفرة المحاذي ما يحيد من
الاجزاء الذي انقطع من الامام تحت ما فوقه وصار الناس يقولون عجائب الكلام
ثلاثة طفرة النظام واحوال ابي هاشم وكسب الاشعري او يقول ان الاجسام الى
غير غاية يحكى عنها كما يقوله المتفلسفة كابن سينا وامثاله وبطلان هذين القولين
معلوم الفساد فقول من اثبت من الاجسام بعضه عن بعض ومن اثبت ما لا
ينقسم الى غير نهاية توقف من توقف من افاضل النظار منهم ابو الحسين البصري
وابو المعالي في بعض كتبه وابو عبد الله في نهايته والذين لم يثبتوا انقسام الاجسام
الى غير غاية ولا اثبتوا ما لا ينقسم الا بانفصال بعضه عن بعض طلبوا من هذا الوهم
وقالوا اذا صغر الى ان لا يتميز بعضه عن بعض لم يبق موجود
فهؤلاء القائلون بان جواهر العالم اجسام تكون مجتمعة او مفترقة الى اخرها قولهم مبني على هذا
الاصل والرد على ذلك ان جميع ما يحدث من الحيوانات والنبات والمعادن وما ينفصل
من ذلك انما هو لاجتماع الجواهر وافتراقها فالحادث صفات الجواهر لا اعيان
من الاعيان تحدث وانكروا استحالة الاجسام بعضها الى بعض وقالوا ان اجزاء
المني باقية في الانسان وكذلك اجزاء النواة في النخل وكذلك اجزاء الماء التي
النها من اجزاء الغذاء كاجزاء الماء والهواء وتلك الاجزاء باقية لم تستحل ولم تعد
وعلما البرية لم يجتمع بالله ويفرق اخرى وجماهير العقلاء على مخالفتهم وعلى ان استحالة الاجسام
وعلما الطبيعة بعضها الى بعض ممكن ولهذا اصول الخاصة هل تطهر بالاستحالة ام لا تطهر
فاذا صارت الميتة والدم ولحم الخنزير رمادا او ترابا او ملحا ونحو ذلك فهو طاهر وكذلك قول
الحنفية والظاهرية واحد القولين في مذهب مالك واحمد طاهرة واتفقوا على طهارة الخمر
اذا استحالت وانقلبت من غير قصد الانسان خلا انها تطهر والاطعمة
سائر

سائر الناس يعلمون ان الماء يستحيل هواء والهواء يستحيل ماء والنار تستحيل هواء
ثم من يقول بالجوهر الفرد يدعون التركيب من جواهر محسوسة لا تنقسم
هي الجواهر المفردة واخرون يدعون التركيب من جواهر معقولة لا تنقسم
كما يقولون في تركيب الانواع من الاجناس والفصول وفي تركيب الاجسام من
المادة والصورة والمركب لا بد له من اجزاء تركيبية والتقسيم وقد بينا ان ما يدعيه
هؤلاء وهؤلاء من هذا الواحد لا حقيقة له في الخارج وكذلك دعواهم الجواهر العقلية
المجردة التي لا تنقسم كالعقول العشرة فانها لا تتحقق الا في الاذهان لا في الاعيان وتوحيد
واجب الوجود الذي مضمونه نفي الصفات عند ابن سينا من جنس هذه الاحاد والوحدات
التي يثبتونها في الخارج وانما هي في الذهن ولهذا كان منتهى تحقيقهم القول بوحدة الوجود
وان الوجود واحد ويفرقون بين الواحد بالنوع والواحد بالشخص فان الواحد بالنوع
كالموجودات تشترك في مسمى الوجود والاناسي تشترك في مسمى الانسان والحيوانات
تشترك في مسمى الحيوان والاجسام تشترك في مسمى الجسم وهذا المشترك هو الكلي الذي لا يوجد في
الخارج كليا وانما يكون كليا في الاذهان لا في الاعيان وقد نبهنا على ما دخل على المتفلسفة من
الغلط في دعواهم تركيب الحقائق من هذه الكليات وما دخل عليهم من الفساد في العلم
الالهي والطبيعي وانهم يجعلون الواحد اثنين كالجسم والانسان واجزاء العلم والعالم
والارادة والقدرة ويجعلون الموجود معدوما كالحقيقة الالهية وصفاتها وافعالها
والمعدوم موجودا كالوجود المطلق ويجعلون ما في الذهن في الخارج كالمجردات والكليات
الوجه الثاني لو سلم ان الجسم مؤلف من الجواهر المجتمعة فالقول في الاجتماع كالقول في المقدار
وقوله ان اختصاصه بذلك الاجتماع يفتقر الى مخصص فهو كقوله ان اختصاصه بالمقدار يفتقر الى مخصص
وهو مبني على ان كل مختص يفتقر الى مخصص وقد بينا فساده وانما المقدمة الصادقة ان الحادث لا بد له من
المحدث لا بد ان يكون فاعلا مختارا

واركون ما خصصه حادثا وقد ابطل الآمدي وغيره كلا المقدمتين وغاية هذا المسلك
ان الاجسام لا تخلو عن الحوادث قال الآمدي [illegible] لنسلم حدوث ما اشير اليه من
الصفات فلا نسلم ان يكون الجواهر والاجسام حادثة لجواز ان يكون هذه الصفات متعاقبة
عليها الى غير النهاية الا ان الكفاية لنا بما سبق من امتناع حوادث متعاقبة لا اول لها
قال ابن تيمية هذا هو الذي اعتمده الآمدي في هذه المسألة فانه ذكر في حدوث
الاجسام سبعة مسالك وزيف منها ستة الاول مسلك الامكان وانه ممكن وكل ممكن محدث
والثاني مسلك الاختصاص والثالث مسلك الخبر المعتبر والرابع مسلك القدم
فلو كان ازليا [illegible] القدم والخامس مسلك الاتحاد [illegible] بعد [illegible] الحدوث [illegible] بطريقة اخرى
السادس مسلك الحركة والسكون الذي اعتمده الرازي [illegible] واعتراض [illegible] الامور
وغيرها على هذه المسالك قال الآمدي والمسلك السابع المسلك المشهور للاصحاب وعليه
[illegible] المسلك الاعتماد وهو ان اصول العالم مؤلفة من اجزاء [illegible] المؤلف من الاجزاء الحادثة حادث
[illegible] قال العالم حادث بيان الاولى ان اجزاء العالم منحصرة في الجواهر والاعراض والجواهر والاعراض
حادثة فاجزاء العالم حادثة وبيان الاول بما سبق في الوجود الممكن بيان الثانية اما بيان
ان الاعراض حادثة فلانا بينا ان الاعراض يمتنع البقاء وكل [illegible] حادث مسبوق
بالعدم بنفسه وكل واحد من الاعراض حادث مسبوق بالعدم بنفسه وعند ذلك فاما ان يكون
متعاقبة في وجودها الى غير النهاية او [illegible] الى عرض ليس وراءه عرض [illegible] لما [illegible]
[illegible] امتناع حوادث لا اول لها [illegible] الوجود [illegible] الثاني وهو ان يكون [illegible]
متناهية ومسبوقة بالعدم فيكون حادثة واما الجواهر فلانا بينا امتناع عرو الجواهر عن الاعراض
واذا كانت الاعراض التي لا تعرى الجواهر عنها حادثة ومسبوقة بالعدم فالجواهر
كذلك لان ما لا يعرى عما له اول فله اول [illegible] وهو حادث [illegible]
عن العرض حال قدمه واما ان يكون الاعراض اول لها وكل واحد من الامرين محال
لما

[illegible] قال ابن تيمية هذا الدليل ضعيف بكثير مما ذكره الرازي فانه مبني على ان الاعراض جميعها يمتنع
بقاؤها وجمهور العقلاء ينكرونه ويقولون انه من خلاف الحس والضرورة [illegible]
[illegible] النظام ان الاجسام ايضا لا تبقى وعمدة من قال بامتناع بقائها ان العرض لو جاز بقاؤه
لامتنع عدمه لان العدم لا يجوز ان يكون بحدوث ضد فان الحادث انما يحدث في حال عدم الباقي
لامتناع اجتماع الضدين [illegible] انه ليس عدم الباقي لطريان الحادث اولى من العكس ولا يجوز
ان يكون بفعل القادر المختار لان العدم نفي محض وفعل الفاعل لا يكون نفيا محضا [illegible]
[illegible] عدمه [illegible] لان [illegible] المعتزلة [illegible] واذا
امتنع ان يكون عدمها بفعل فاعل او وجود ضد ثبت ان عدمها لانها لا تقبل البقاء والجسم [illegible]
[illegible] ومعلوم ان هذا كلام ضعيف [illegible] سائر المخلوقات [illegible]
الا بابقاء الله [illegible] على ان المخلوقات مفتقرة الى الله تعالى في حال بقائها
وحدوثها [illegible] قول جماهير المسلمين ولكن [illegible] من المتكلمين انها تفتقر الى الله تعالى حال الاحداث
لا حال البقاء هم الذين طلبوا [illegible] طلبوا ذلك لان [illegible] وعند [illegible] لا يذكرون السكون
[illegible] حادثا [illegible] حادث [illegible] والثاني الحركة
[illegible] حادث [illegible] الجسم [illegible] اقوال اهل [illegible] بشرط [illegible]
او وجود مانع او بفعل الله [illegible] الاعراض [illegible] اما الحلول [illegible]
[illegible] البقاء او [illegible] الفاعل [illegible] وهذه الاقوال كلها [illegible]
[illegible] على [illegible] هذا الاصل [illegible]
[illegible] الفاعل العدم [illegible] هذه الاقوال [illegible] هذا الاصل [illegible]
بالاعدام وبفعل الاعدام ليس بفعل العدم [illegible] لعلم بما كان موجودا [illegible]
[illegible] احداث الوجود [illegible] وهذا امر [illegible] يعقل [illegible]
للفاعل [illegible] الضد الحادث [illegible] اقوى [illegible] الله لم [illegible]
[illegible] العرض [illegible] والضعف [illegible]
[illegible] الفاعل الحديث للعرض [illegible]

الحادث بجعله من باب الذكر الباقي دون العكس ولولا ان هذا ليس موضع بسط الكلام لكان
ينبغي ان يبين ان مثل هذا الكلام من اضعف الكلام المذموم فانهم يقولون ان الله لا يخلو عن شيئا
من الاجناس ولا الاعراض بل طريقهم فيها انه لا يخلو الاعراض التي تحتاج الى المحل بذواتها
ذاتها فاذا لم يحدثها عدمت الاجسام وبطلت فانه لا بد لا وجود لها الا بالاعراض ومثل
هذا الكلام لو قاله الصبيان لضحك منهم الى ان الرحمة وهذا اجمل ما احتج به هؤلاء الذين لم
يحولوا النظر وانه الكلام والفلسفة في هذه المسائل وانما دعهم لذلك الا الله الا الكلام
فمثل هذا الكلام لا يصلح لافادة علم ولا تقليد وانما هو كلام طويل بعبارات طويلة وتسميات
متنوعة بها من لم يفهمه وعامة من يفهمه واقر عليه يعلم ان المراد به لا يحقق عقل
عام في نفسه وانه ... في ذكر الاعتدال في الصلاة ربنا لك الحمد الى قوله اهل الثناء والمجد
ذكره هنا كما ذكر في اول الفاتحة فالحمد يقتضي حصر المحامد فانها تقتضي تكريرها وتعديدها
والزيادة في عددها والمجد يقتضي تعظيمها وتوسيعها والزيادة في قدرها وصفاتها فهو سبحانه يستحق
الحمد والثناء والمجد ولا احد يحسن ان يحمده كما يحمد نفسه ولا يثني عليه كما يثني على نفسه والمحله فالمجد
كان حديث ابن عمر في الصحيح لما قرا الرسول صلى الله عليه وسلم على المنبر وما قدروا الله حق قدره الاية قال يمجد الله
سمواته بيده والارض بيده الاخرى ثم يمجد نفسه يقول انا الملك انا القدوس انا السلام انا المؤمن انا المهيمن
انا العزيز انا الجبار انا المتكبر انا الذي بدات الدنيا ولم تك شيئا انا الذي اعيدها اين الملوك اين الجبارون اين المتكبرون
وفي الحديث الاخر يقول الله انا الجواد الماجد واجدا انا اذا اردت شيئا ان اقول له كن فيكون فصل
قال الامدي في ابكار الافكار الرابع في امتناع حلول الحوادث بذاته تعالى وقبل الخوض في الحجاج
لا بد من تلخيص محل النزاع فنقول المراد بالحادث المتنازع فيه الموجود بعد العدم كان ذاتا قائما
بنفسه او صفة لغيره كالاعراض واما ما لا وجود له كالعدم او الاحوال عند القائلين بها فانها غير
موصوفة بالوجود واما العدم كالعالمية والقادرية والمريدية ونحو ذلك او النسب والاضافات فانها
عند المتكلم امور عدمية لا وجود لها في الاعيان ولكن يقال لم يكن فيقال انه متجدد ولا يقال انه حادث
قال وعند هذا فنقول العقلاء من ارباب الملل وغيرهم متفقون على استحالة قيام الحوادث بذات الرب تعالى

غير ان الكرامية لم يجوزوا قيام كل حادث بذات الرب تعالى بل قالوا انما يقوم بذاته هو ما يفتقر اليه في الايجاد
والخلق ثم اختلفوا في هذا الحادث فمنهم من قال هو قوله كن ومنهم من قال هو الارادة فخلق الارادة
او القول في ذاته مستند الى القدرة القديمة لا انه حادث باحداث واما خلق باقي المخلوقات
مستند الى الارادة او القول على اختلاف مذهبهم فالمخلوق القائم بذاته يعبرون عنه بالحادث
والخارج عن ذاته يعبرون عنه بالمحدث ومنهم من زاد على ذلك ذكر امرين وهما السمع والبصر
وقد اجتمعت الكرامية على ان ما قام بذاته من الصفات الحادثة لا يتجدد له منها اسم ولا يعود
منها حكم حتى انه قائل بقوله ولا مريد بارادته بل هو قائل بالقائلية ومريد بالمريدية ولم يجوزوا
عليه اطلاق اسم متجدد لم يكن قبل الازل بل قالوا اسماؤه كلها ازلية حتى الخالق والرازق وان لم
يكن في الازل خلق ولا رزق قال واما ما كان من الصفات المتجددة التي لا وجود لها في الاعيان مما كان
منها حالا فقد اتفق المتكلمون على امتناع اتصاف الرب به غير ابي الحسين البصري فانه قال بتجدد
عالميات له تعالى بتجدد المعلومات وما كان من النسب والاضافات والتعلقات فمتفق
من ارباب العقول على جواز اتصاف الرب تعالى بها حتى يقال انه موجود مع العالم بعد ان لم يكن وانه خالق
العالم بعد ان لم يكن وما كان من الاعدام والسلوب فان كان سلبا لما يستحيل تقدير وجوده لله تعالى فلا
يكون متجددا فالاتفاق مثل كونه غير جسم ولا جوهر ولا عرض ونحو ذلك وان كان سلبا لما لا يستحيل تقدير
اتصاف الرب به كالنسب والاضافات فعن جميع ان يتصف به الرب تعالى بعد ان لم يكن فالاتفاق
فانه اذا كان الحادث موجودا صح ان يقال الرب ليس موجودا مع وجوده ونعلم هذه المعية عند عدم
ذلك الحادث فيتجدد له صفة سلبية بعد ان لم تكن قلت ان يقيده قد ذكر ان لفظ الحادث
مرادهم به الموجود بعد العدم سواء كان قائما بنفسه كالجوهر ام صفة لغيره كالاعراض وان ما
ليس بموجود كالاحوال والسلوب والاضافات يسمى تجددات وهذا الفرق من اصطلاحهم والا
فلا فرق بين معنى المتجدد ومعنى الحادث واصحاب الاحوال عند القائلين بها منهم من يقول
بوجودها قالوا لا يصح ان يكون معلومة بنفسها بل تبعا لغيرها وان يكون وجودها تبعا لغيرها وان يكون وجودها

وخالفوا ابا هاشم في قوله ليست معلومة ولا مجهولة ولا موجودة ولا معدومة والتعلقات
والاضافات عند الفلاسفة لا تكون وجودية واما المذاهب فيقال لفظ الحوادث والمحدثات
في لغة العرب يتناول اشياء كثيرة وربما فهم او ادخل في العرف استحالات كالامراض والغموم
والاحزان وجوديها ولكن منهم من يعبر بالاحداث عن المعاصي واما مورد النزاع هل يقوم به ما يتعلق
بمشيئته وقدرته اما من باب الافعال كالاستواء الى السماء والاستواء عليه والاتيان والمجيء والنزول وجودا
واما من باب الاقوال كالكلمات واما من باب الاحوال كالفرح والغضب والارادات والرضا والسخط
ونحوها واما من باب العلوم والادراكات كالسمع والبصر والعلم بالموجود بعد العلم بانه سيوجد واذا
كان كذلك فيقال من العقلاء استحالة ذلك ليس بنقل يطابق ما لاهل الملل لاضافتهم من حيث
هم ارباب ملل الا ما يقوم صاحب الملة او اجمع عليه اهل العلم واما ما قاله بعض اهل العلم من ابتدع
ما لم ينقل له عن اصحاب الملة ولا عن احد ممن نقل عن محمد او موسى او عيسى صلوات الله وسلامه عليهم ما يدل
على نفي الصفات بل كتبهم الالهية واحاديثهم المتواترة تدل على ثبوت الصفات وكذلك نقل اهل الآثار وكذلك
ولذلك الامر في الصحابة والتابعين لهم باحسان وقول [illegible] عن الكرامية انهم قالوا اسماؤه حادثة في الباري
تعالى اسماء الله اي بالاحادث استحق تلك الاسماء كالخالق والرازق واما نفس الاسم فهو من
كلامه وكلامه عندهم حادث قائم بذاته ويمتنع عندهم ان يكون في الازل كلام او اسماء لان ذلك
يقتضي حوادث لا اول لها او يقتضي تكلمه بقول معين وكلامه باطل عندهم وحاصله عن الكرامية
انهم يقولون خلق الارادة والقول في ذاته مستند الى الارادة القديمة وطن [illegible]
المخلوقات تستند الى الارادة والقول بعد [illegible] عندهم بعيد جدا والانهم لا يسمون شيئا مما يقوم
بذات الرب لا خلقا ولا محدثا وانما يقولون حادث واذا يقولون ان الارادة والكلام لا مخلوق
ولا محدث قال يعني الآمدي وقد احتج اهل الحق على امتناع قيام الحوادث به بحجج ضعيفة الاولى
قالوا لو كان الباري تعالى قابلا لحلول الحوادث بذاته لما خلا عنها او عن ضدها وضد الحادث حادث
وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث لزم ان يكون حادثا والرب تعالى ليس بحادث قال وهذه الحجة مبنية على خمس مقدمات
صدع الاولى ان الصفة حادثة لابد لها من ضد والثانية ان الضد للحادث لا بد ان يكون حادثا والثالثة

ان ما قبل حادثا فلا يخلو عنه او عن ضده الرابعة ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث
الخامسة ان الحدوث على الله سبحانه محال اما ان الرب ليس بحادث فقد سبق تقريره قلت لم يتقدم
هذا معلوم بالاتفاق من اهل الملل والعقلاء من اثبت الصانع بل معلوم بالضرورة وقد ذكر انه
وليس كذلك فانما قرره على انه مبني على التسلسل في العلل وابطال حوادث لا اول لها وهو قد قدح في
ادلة [illegible] على سؤال الابهري وجوابه فالكلام مبطل فقوله ما ذكره من تقريره لكن هذا
بحمد الله اصل [illegible] الاصل لهذا النفي قال الآمدي واما ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث
[illegible] حدوث الجواهر فانه لم يقرره بل لم يقرر ذلك الا بدليل حدوث الاعراض وانه يمتنع
وجود حوادث لا اول لها فما تقرر ذلك في ابطال التسلسل في الآثار ولما حكى عن [illegible] ان يكون له اسنادا وقد نقل حجة وكذا
وقد [illegible] ان هذا السؤال [illegible] تسلسل العلل وانه لا يعرف جوابه فكيف يقرر بطلان تسلسل
الحوادث [illegible] مخالفة الكتاب والسنة وقال انه من المعقول اصول الدين [illegible] مثل هذا
[illegible] اصول الدين [illegible] الاحتجاج اليه مع ما يعارض الناس في الدين فيظهر منه التقصير
والعجز [illegible] الموقف من اعظم المعقولات قال الآمدي واما الاشكال في المقدمات الثلاث
الاول [illegible] لذلك القائل ان يقول قولكم ان كل صفة حادثة لابد لها من ضد فاما ان يراد بالضد معنى وجودي
يستحيل اجتماعه مع تلك الصفة لذاتها واما ان يراد به ما هو اعم من ذلك وهو ما لا يتصور
اجتماعه مع وجود الصفة لذاتها وان كان عدميا حتى يقال ان عدم الصفة يكون ضدا لوجودها
فان كان الاول فلا نسلم انه لابد ان يكون للصفة ضد بهذا الاعتبار والاستدلال على موقع المنع
عسير جدا وان كان الثاني فلا نسلم انه يلزم ان يكون ضد الحادث حادثا والا كان عدم العالم السابق
على وجوده حادثا ولو كان عدمه حادثا لكان وجوده سابقا على عدمه وهو محال وان كان [illegible]
لم يكن ضد الحادث معنى وجوديا ولكن لا نسلم امتناع خلو المحل عن الصفة وضدها بهذا الاعتبار
وحيث قررنا في مسألة الكلام والادراكات ان القابل للصفة لا يخلو عنها او عن ضدها انما كان
بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاخص فلا يفيد قال ابن تيمية وهذا الكلام صحيح [illegible]

ولو دل موجبه فإن هذه الطريقة مما احتج بها السلف والأئمة في إثبات صفات الكمال
كالكلام والسمع والبصر واتبعهم المتكلمون من الكلابية والكرامية والأشعرية وكل من سواها على صفات
الكمال وقد أورد عليها ما أورده نفاة الصفات وزعم أنه كلام واضح فيها فقال أما أهل
الإثبات معنى للصفات فقد سلك بعضهم في الإثبات مسلكًا ضعيفًا وهو أنهم بعضوا
إثبات أحكام الصفات أولًا ثم توصلوا منها إلى إثبات العلل والصفات فقالوا العالم
لا محالة على غاية من الحكمة والإتقان وهو مع ذلك جائز وجوده وجائز عدمه فإن وهو مستند
في التخصيص إلى إيجاد الواجب الوجود فيجب أن يكون قادرًا عليه مريدًا له عالمًا به كما وقع
به الاستقراء في الشاهد فإن من لم يكن قادرًا لا يصح صدور شيء عنه ومن لم يكن مريدًا لم يكن تخصيص
بعض الجائزات عنه دون بعض بأولى من العكس إذ نسبتها إليه واحدة ومن لم يكن عالمًا
بالشيء لا يتصور منه القصد إلى إيجاده فلو وإذا ثبت كونه قادرًا مريدًا عالمًا وجب كونه
حيًّا إذ الحي شرط هذه الصفات على ما عرف في الشاهد وما كان له في وجودها وعدمها شرطًا لا
يختلف شاهدًا ولا غائبًا ويلزم من كونه حيًّا أن يكون سميعًا بصيرًا متكلمًا فإن من لم يتصف به
الصفات من الأحياء فهو متصف بما يضادها كالعمى والطرش والخرس على ما عرف في الشاهد إنها
والله تعالى متقدس عن الاتصاف بهذه الصفات قالوا وإذا ثبت له هذه الأحكام فهي في الشاهد
معللة بالصفات فالعلم في الشاهد علة لكون العالم عالمًا والقدرة علة لكون القادر قادرًا
وعلى هذا النحو باقي الصفات والعلة لا تختلف شاهدًا ولا غائبًا وأيضًا فإن حد العالم في
الشاهد من قام به العلم والقادر من قامت به القدرة وعلى هذا النحو والحد لا يختلف
شاهدًا ولا غائبًا وأيضًا فإن شرط العالم في الشاهد قيام العلم به ولكن الله [illegible]
والشرط لا يختلف شاهدًا ولا غائبًا فإن لم يتمم وهذه الطريقة مع أنها [illegible]
على هذا الوجه فإنه يمكن تقريرها على وجه أكمل منه ومع هذا فقد قال هذه الحجة ضعيف التمسك
بها جدًا إذ يرد عليها أنها مبنية على الجمع بين الشاهد والغائب [illegible] وقد بينا الحجة
لا يحتاج فيها إلى هذا الجمع ولا احتيج فيها إلى هذا الجمع فهو صحيح فإنه من باب قياس الأولى وهو إنما

كان من لوازم الكمال فثبوته للخالق أولى منه للمخلوق فاعتراض الآمدي على قولهم لو لم يتصف بها
لاتصف بضدها بالعالم الذي يتصف بالنقص وهو قد ذكرها أنه قد قرر قال وأما قولهم لو لم يتصف
بهذه الصفات مع كونه حيًا لكان متصفًا بما يقابلها فالتحقيق فيه موقوف على بيان حقيقة المتقابلين
ونحن المنافيين وذكر تقسيم الفلاسفة وأنه أربعة أقسام تقابل السلب والإيجاب والعدم
والملكة والتضايف والتضاد وأن مقابل العلم والجهل والعمى والبصر هو عدم من مقابل العدم
والملكة والملكة على اصطلاحهم كل معنى وجودي أمكن أن يكون ثابتًا للشيء إما بحق جنسه
كالبصر للإنسان فإن البصر يمكن ثبوته لجنسه وهو الحيوان أو بحق نوعه ككتابة [illegible] فإن هذا ممكن
لنوع الإنسان أو بحق شخصه كاللحية للرجل فإنها ممكنة في حق الرجل فالعدم المقابل لها ارتفاع
هذه الملكة مع إمكان قبولها [illegible] تقابل الإدراك ونفيه تقابل التناقض السلب والإيجاب [illegible] الخلو
من كونه سميعًا بصيرًا أو متكلمًا أو ليس هو ما يقوله الخصم والتقابل بعدم [illegible] دليل وإن أريد
بالتقابل تقابل العدم والملكة فلا يلزم من نفي الملكة تحقق العدم إلا بالعكس إلا في محل يكون قابلًا لها
ولهذا يصح أن يقال للجدار لا أعمى ولا بصير والقول بكون الباري تعالى قابلًا للبصر والعمى دعوى محل النزاع
والمصادرة على المطلوب وعلى هذا فقد امتنع القول بلزوم العمى والخرس والطرش [illegible] عن الله تعالى
من ضرورة نفي البصر والسمع والكلام عنه فهذا الاسم في الخلو عن الصفات بالمعنى العام [illegible] عليه
ما ذكر [illegible] وهذا إيراد لنفاة الصفات فاسد من وجوه أحدها أن تقابل
[illegible] بالتقابل تقابل السلب والإيجاب ونفي هذه الصفات يستلزم النقص [illegible]
عنه سواء قيل إنه قابل لها أو لم يقل فإنه من المعلوم بصريح العقل أن المتصف بالحياة والعلم
والكلام والسمع والبصر أكمل ممن لم يتصف بذلك [illegible] ذلك عنه كالجماد فهو النقص بالنسبة إلى من
اتصف بذلك وهو قد سلك في إثبات الصفات طريقة الكمال وهي في الحقيقة [illegible] هذه [illegible]
واعلم أن هنا طريقة [illegible] [illegible] على المتصف [illegible] الخروج عنها
[illegible] في إثبات جميع الصفات [illegible] الله [illegible]
على صحتها [illegible] وهو أن [illegible] هذه الصفات المذكورة

[illegible]

ومن قطع النظر عما يتصف به من صفة كمال أو لا صفة كمال فلا بد أن يكون لا صفة
كمال والإنكار حال من اتصف بها في الشاهد أنقص من حال من لم يتصف بها إن كان عدمها
في نفس الأمر كمالا أو مساويا لحال من لم يتصف بها إن لم يكن عدمها في نفس الأمر كمالا
وهو خلاف ما نعلمه بالضرورة في الشاهد فلم يبق إلا القسم الأول وهو أنها في نفسها
ووجودها كمال وعند ذلك فلو قدر عدم اتصاف الباري تعالى بها لكان ناقصا بالنسبة إلى من
اتصف بها من مخلوقاته ومحال أن يكون الخالق أنقص من المخلوق قال ابن تيمية
قلت هذه الحجة ما ذكرها صحيحة وبها يستدل بها ما شاء الله من السلف والخلف
وإن كان تصويرها والتعبير عنها يتنوع وهذه المادة بعينها يمكن نقلها إلى الحجة
الأولى التي ذكرها بأن يقال لو لم يتصف بصفات الكمال لاتصف بنقائضها وهي صفات
نقص فيكون أنقص من بعض مخلوقاته الوجه الثاني أن يقال هب أنهما متقابلان
تقابل العدم والملكة فقولكم لا يلزم من نفي أحدهما ثبوت الآخر إلا إذا كان المحل قابلا
فهو أن يقال الموجودات نوعان نوع يقبل الاتصاف بها كالحيوان
وصنف لا يقبل ذلك كالجماد ومن المعلوم أن ما يقبل أحدهما أكمل ممن لا يقبل واحدا منهما
وإن كان موصوفا بالعمى والصمم والخرس فالحيوان الذي هو كذلك أقرب إلى الكمال ممن لا
يقبل لا هذا ولا هذا كالجماد الأصم الأعمى [illegible] أن يتصف بصفات الكمال وما لا يقبل
الاتصاف بها الحجر لا يقبل فإذا علم أن الرب تعالى مقدس عن الاتصاف بهذه النقائص
مع قبوله للاتصاف بصفات الكمال فلأن يقدس عن كونه لا يقبل الاتصاف بصفات
الكمال أولى الوجه الثالث لا نسلم أن من الأعيان ما لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات
فإن الله قادر على أن يخلق الحياة في كل جسم وأن ينطقه كما أنطق ما شاء من الجمادات
وقد قال تعالى إن الذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون أموات غير أحياء
فإن كانوا يدعون أن من الأعيان ما لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات فرجوع منهم

وهذا الكلام

إلى وجود ما يشهده من العادة وإلا فمن كان مصدقا بأن الله تعالى قلب عصا
موسى وهي جماد ثعبانا عظيما لم يمكنه أن يطرد هذه الدعوى فإذا كان سبحانه قادرا
على إثبات صفات الكمال للجمادات كان هو أحق بذلك بل بوجه أولى وإذا كان
[illegible] من صفات الكمال فهو واجب له فإنه لا يستفيد صفات الكمال من غيره بل هو
مستحق لها بذاته فهي من لوازم ذاته وهذه الحجة التي صدر بها الآمدي وذكرها
من الحجة التي اعتمد عليها الكلابية والأشعرية وغيرهم ومن مسائل أن القابل للشيء لا
يخلو عنه وعن ضده وأكثر الناس [illegible] لم يذكروا الماشكل امتناع تسلسل الحوادث
ومواضعها مشهورة قال الآمدي الحجة الثانية لو قامت الحوادث بذات الرب تعالى
لكان لها سبب والسبب إما الذات وإما خارج عنها فإن كان هو الذات وجب دوامها بدوام
الذات وخرجت عن أن تكون حادثة وإن كان خارجا عن الذات فإما أن يكون معلولا لله أو لا
أو لا يكون معلولا له فإن كان الأول لزم الدور وإن كان الثاني فذلك الخارج يكون واجب الوجود
لذاته وتفتقر الله تعالى في صفاته [illegible] فكان أولى أن يكون هو الإله وهذا محال [illegible]
قيام الحوادث بذات الرب تعالى فيكون محالا [illegible] الآمدي ولقائل أن يقول وإن أريد الصفات
الحادثة إلى السبب فالسبب ما هو القدرة القديمة والمشيئة الأزلية القائمة بذات الرب هو
مقتضى للكرامية فليس السبب هو المنفصل ولا خارجا ولا يلزم من دوام القدرة دوام المقدور
وإلا كان العالم قديما وهو محال فإن قيل إذا كان المرجح للصفة الحادثة هو القدرة القديمة
والأحوال فلا بد أن يكون الرب تعالى فاعلا لمحل حدوثها ومحل حدوثها ليس إلا ذاته فيجب
أن يكون فاعلا لذاته والقصد إلى الشيء يستدعي كونه في الجهة وهو محال ثم [illegible] قيام كل
حادث به وهو محال وأيضا فإن الصفة الحادثة عند الكرامية إنما هي قوله كن والإرادة التي
هي سبب المخلوقات وعند ذلك فلا حاجة إلى إثبات الذي هو القول والإرادة لإمكان إسناد
جميع المخلوقات إلى القدرة القديمة قلنا أما الأول فمندفع فإن القصد إلى الحادث الصفة

مع قطع النظر عما يتصف به صفة كمال او صفة كمال لاجاز ان يكون لا صفة
كمال والا كان حال من اتصف بها في الشاهد انقص من حال من لم يتصف بها ان كان عدمها
في نفس الامر كمالا او مساويا لحال من لم يتصف بها ان لم يكن عدمها في نفس الامر كمالا
وهو خلاف ما يعلم بالضرورة في الشاهد فلم يبق الا القسم الاول وهو انها في نفسها
وجودية كمال وحينئذ فلو قدر عدم اتصاف البارئ تعالى بها لكان ناقصا بالنسبة الى من
اتصف بها من مخلوقاته ومحال ان يكون الخالق انقص من المخلوق قال ابن تيمية
قلت هذه الحجة بناها على مقدمتين وبها يستدل بها ما شاء الله من السلف والخلف
وان كان تصورها والتعبير عنها متنوع وهذه المادة بعينها يمكن نقلها الى الحجة
الاولى التي ذكرها بان يقال لو لم يتصف بصفات الكمال لاتصف بنقائضها وهي صفات
نقص فيلزم ان يكون انقص من بعض مخلوقاته الوجه الثاني ان يقال هب انا منعنا ثبوت
هذه العلم والملكة فقولكم لا يلزم من نفي احدهما ثبوت الاخر الا اذا كان المحل قابلا
هو ان من الموجودات نوعان نوع يقبل الاتصاف بها كالحيوان
ووصف ما لا يقبل ذلك كالجماد ومن المعلوم ان ما يقبل الاتصاف بها اكمل ممن لا يقبل وان كان منها
اذا كان موصوفا بالعمى والصمم والخرس فان الحيوان الذي هو كذلك اقرب الى الكمال ممن لا
يقبل لا هذا ولا هذا اذ الحيوان الاعمى اكمل من الجماد الذي لا يوصف بصفات الكمال وما يقابلها
الاتصاف بها الخص لا يقبل فاذا علم ان الرب تعالى مقدس عن الاتصاف بهذه النقائص
مع قوله انه لا يقبل الاتصاف بصفات الكمال فلان يكون مقدسا عن كونه لا يقبل الاتصاف بصفات
وهذا اندفع به الكمال اولى الوجه الثالث لا نسلم ان من الاعيان ما لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات
فان الله قادر على ان يخلق الحياة في كل جسم وان ينطقه كما انطق ما شاء من الجمادات
وقد قال تعالى ان الذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون اموات غير احياء اذا
فان كنتم قد عرفتم ان من الاعيان ما لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات فرجوع منهم

الى الوجود بما يشهد من العادة والا فمن كان مصدقا بان الله تعالى قلب عصا
موسى حية وجماد ثعبانا عظيما لم يمكنه ان يطرد هذه الدعوى فاذا كان سبحانه قادرا
على اثبات صفات الكمال للجمادات كان هو احق بذلك بل يجب ان ما كان ممكنا
من صفات الكمال فهو واجب له فانه لا يستفيد صفات الكمال من غيره بل هو
مستحق لها لذاته فهي من لوازم ذاته وهذه الحجة التي صدر بها الآمدي ذكرها
من الحجج التي اعتمد عليها الكلابية والاشعرية وغيرهم وهي مبنية على ان القابل للشيء لا
يخلو عنه وعن ضده واكثر الناس ينازعونهم في ذلك والناس لهم كلام في تسلسل الحوادث
و[illegible] مشهور قال الآمدي الحجة الثانية لو قامت الحوادث بذات الرب تعالى
لكان لها سبب والسبب اما الذات واما خارج عنها فان كان هو الذات وجب دوامها بدوام
الذات وخرجت عن ان تكون حادثة وان كان خارجا عن الذات فاما ان يكون معلولا لا للذات
او يكون معلولا له فان كان الاول لزم الدور وان كان الثاني فذلك الخارج يكون واجب الوجود
لذاته وتستكمل الاله تعالى بصفاته فكان اولى ان يكون هو الاله وهذه المحالات انما لزمت من
قيام الحوادث بذات الرب تعالى فيكون محالا ثم قال الآمدي ولقائل ان يقول وان افتقرت الصفات
الحادثة الى سبب فالسبب انما هو القدرة القديمة والمشيئة الازلية القائمة بذات الرب كما هو
مذهب الكرامية فليس السبب هو الذات ولا خارجا ولا يلزم من دوام القدرة دوام المقدور
وان كان العالم فيما هو محال وان قيل اذا كان المرجح للصفة الحادثة هو القدرة القديمة
والاختيار فلا بد ان يكون الرب تعالى قاصدا لمحل حدوثها وحال حدوثها ليس الاول فيجب
ان يكون قاصدا الى الثاني والقصد الى الشيء يستدعي كونه في الجهة وهو محال ثم وكان قيام كل
حادث به وهو محال وانما قيام الصفة الحادثة عند الكرامية انما هو قوله كن والارادة التي
هي مستند المخلوقات وعند ذلك فلا حاجة الى الذات الذي هو القول والارادة لامكان استناد
جميع المخلوقات الى القدرة القديمة قلنا اما الاول فمندفع فان القصد الى الحادث الصفة

وان استدعى القصد الى محل حدوثها فانما يلزم منه ذلك ان لو كان المحل في الجهة ان لو كان القصد
بمعنى الاشارة الى الجهة وليس كذلك بل بمعنى ارادة احداث الصفة فيه وذلك غير
موجب للجهة بمعنى فان القصد الى ايجاد الصفة في المحل يوجب كون المحل في الجهة فيلزم منه ذلك
امتناع القصد منه تعالى الى ايجاد الاعراض لان القصد الى ايجادها يكون قصدا الى محالها
وذلك ان يكون محالها في الجهات والقصد الى ما هو في جهة ممن ليس في الجهة محال وذلك يفضي
الى ان يكون الرب في الجهة عند قصد خلق الاعراض وهو محال والقول بانه اذا جاز خلق
بعض الحوادث في ذاته جاز خلق كل حادث فيها دعوى مجردة وقياس من غير جامع وهو باطل
واما الثاني فحاصله يرجع الى لزوم رعاية الغرض والحكمة في افعال الله وهو غير موافق
لاصولنا وان كان ذكره بطريق الالزام للخصم فلعله لا يقول به وان كان قائلا به فليس القول
بمخصص في القول بحلول الحوادث بذات الرب تعالى ضرورة تصويبه في رعاية الحكمة
اولى من العكس قال ابن تيمية قلت هذه الحجة ما ذكرها من الفلاسفة الدهرية
كابن سينا وامثاله الذين يقولون ان الرب لا يحدث عنه شيء بعد ان لم يكن حادثا
يستدل بهذه الحجة على نفي الحوادث المنفصلة كما يستدل بها على نفي الحوادث المتصلة
ان الموجب لحدوث الحوادث مطلقا من الذات ان كان الذات لزم دوامه وان كان حادثا
كان معلولا للذات لزم الدور ان ذلك الحادث موقوف على ذلك المعلول الخارج وذلك
المعلول الخارج ان كان حادثا والا لو كان قديما لكان المقتضي لذلك الحادث
ومعلولها القديم واذا كان المعلول الخارج حادثا فلا يحدث الا بسبب حادث في الذات والا لزم
حدوث الحادث بلا سبب فيلزم ان يكون ما حدث في الذات من الذات موقوفا على الحادث الخارج
وما حدث في الخارج موقوفا على الحادث في الذات فيلزم الدور وان كان الخارج ليس من مقتضيات
الذات لزم ان يكون واجبا بنفسه فيكون ما ليس من الرب من الحوادث موقوفا
على ذلك الواجب بنفسه وان قالوا انه الاولى فهذه عمدة هؤلاء الدهرية في نفي فعله للحوادث
سواء كانت بائنة عنه او قائمة به ولهذا اشتد الامر على متكلمي المنازعين للكرامية

فانه قال الكرامية يقولون في الحوادث القائمة به كما يقولون ايضا في الحوادث المنفصلة عنه فكان
تلك الحوادث حدثت عندهم بعد ان لم تكن او بالقدرة او المشيئة القديمة فهكذا قول هؤلاء في القائمة
وان يقال ما ذكره يقطع به عليهم بطالة اجوبة المتكلمين من المعتزلة والاشعرية ولكن الاشتطع
عنه بطالة الفلاسفة الا انه قوله الجمع بين ان القادر المختار يرجح احد المتساويين بلا مرجح او لكن
الارادة الازلية ترجح احد المتساويين بلا مرجح والمنازعون لهؤلاء من اهل الحديث والكلام والفلسفة
يقولون هذا جحد للضرورة وان هذا يسد باب اثبات وجود الصانع فانهم اثبتوا الصانع بان
ترجيح احد المتساويين لابد له من مرجح ونحن قد ذكرنا ما احتج به الفلاسفة على اهل الملل جميعا
وذكرنا جواب الاولى ان الحوادث اما ان يجب تناهيها او لا يجب فان جاز ان لا يكون لها نهاية
وان وجب تناهيها لزم ان يكون للحوادث اول ولزم جواز حدوث الحوادث بلا سبب حادث
بطلت حجتكم وقولكم بدوام حركة الفلك وانها ازلية وان جاز دوام الحوادث فحينئذ ما من حادث
الا وهو مسبوق بحادث وحينئذ فالافلاك اذا كانت حادثة لزم ان يكون قبلها حادث اخر وحينئذ
فيمكن ان يكون تلك الارادات المتعاقبة القائمة بذات الواجب او غير ذلك من الحوادث هي الشرط في حدوث
الافلاك كما تقولون انتم كل حادث فهو مشروط بحادث قبله فان قالوا انه يجب الحوادث قيل لكم
دليلكم على نفي قيام الحوادث به انما يكون اثباتا لقيام الصفات به مطلقا واما ان يخص
الحوادث فان قلتم دليلكم على نفي الصفات وابطال ما تذكرونه في التوحيد الذي تسمونه نفي سطر من هم
الصفات وان كان مختصا فدليلكم على النفي هو هذا الدليل على امتناع صدور الحوادث عنه فليس لكم ان
تثبتوا هذا بهذا وهذا بهذا فانه يكون دورا ومصادرة على المطلوب وان سلم لكم حدوث الحوادث
فانه يقال الوجه الثاني قول القائل سبب الحوادث اما الذات او خارج عنها امر يكون
سبب كل حادث او سبب نوع الحادث فان اردتم الاول منعوكم الحصر وقالوا لكم بل سبب كل حادث
الذات بما قام بها من الحوادث المتعاقبة فان قلتم هذا يستدعي تعاقب الحوادث قيل لهم
الحوادث فهو حادث قالوا لكم هذا باطل ولا يقتضي الافلاك وجب حدوثها واتصال
الخلو عن جنس الحوادث

ان لم يجب حدوثه بطلت هذه الحجة وان وجب حدوثه لزم حدوث الافلاك وحينئذ
فالموجب لحدوث الافلاك ان كان نفس ما لم يحدث به حادث فحدوث الحادث بدون سبب
حادث والا فوجب حينئذ ان يكون الحادث بلا اثر او منفصلا عنه ويلزم قول الكرامية
وان كان الحوادث لا تحدث الا بحوادث متعاقبة لزم تسلسل الحوادث وبطل قول القائل
بالانفكاك عن جنس الحوادث بحدوث حادث فلم يكن ابطال التسلسل او يصح قول الكرامية
وهو يسلم بطلان الحجة وان الوجه الثاني نوع الحوادث فقال لكم ليس نوع الحادث المنفصل
المتصل ليس نوع الحادث المنفصل عندكم فاما المنفصل فانا لم نقل من اصحابنا
بالمباينة ولا بحصول لهم عند الا ما يقوم به الصفات وهو ما يسلك الوجه
الثالث فان سبب الحادث خارج عن الذات وهو معلول للذات فيلزم
الدور فقالوا انا يلزم الدور اذا كان ذلك الحادث الخارج موقوفا على الحادث
المتصل والمتصل موقوفا على الخارج واذا كان ذلك الخارج موقوفا على متصل آخر
المتصل موقوف على خارج آخر والخارج الآخر موقوف على متصل آخر فانما يلزم التسلسل
في الآثار وفي تمام التأثيرات المعينة لا يلزم الدور على هذا التقدير واذا كان اللازم هو
التسلسل في الآثار والتأثيرات المعينة فلذلك لا يلزم منه الدور والتسلسل جائز عند
هؤلاء الفلاسفة ولكثير من اهل الكلام والحديث وغيرهم وليس هذا تسلسلا ولا دورا في اصل التأثير
فان هذا باطل باتفاق العقلاء فالدور والتسلسل في نفس المؤثر وان الدور والتسلسل في تمام
اصل التأثير فالدور والتسلسل فيه ممتنع بخلاف التسلسل في تمام التأثيرات
المعينة فانه كالتسلسل في الآثار المعينة والتسلسل في اصل التأثير كالتسلسل في اصل الآثار
فان كان هذا التسلسل جائزا بطلت هذه الحجة وان كان ممتنعا لزم ان لا تكون للحوادث اول وان
مصدر الحوادث كلها عن واحد لا حادث الوجه الرابع ان ذلك الخارج اذا كان
ليس معلولا للذات فلم لا يكون مفتقرا الا الى صفاته فلم لا يكون الا صفة فما الحكم هذا
وان كان باطلا عند اهل الملل لكن على اصولكم لا يمتنع بطلانه وذلك ان هذا الايجاب وجوده مجرد
بذاته

فاذا جاز عندكم ان يكون للذات فلم لا يكون الحوادث الى الاول مع انفصالها عنها مع مباينته بطلوعها لكم

من عرف ان مقصود الحوادث مثله صحيح بل الدراسة كالملة صحيحه بل اعظم من الجملة القائلين بحدث الحوادث عن موجب ذات صحيح

٤٠٥

بذاته بمعنى انه لا فاعل له فان ما كان لا فاعل له لم يمتنع من هذه الجهة ان يقوم به امر بسببه
من امر مباين له وانما يمتنع ذلك من واجب بذاته مباين له وذلك مبني على نفي الصفات عن الذات
وانهم اذا بينتم ذلك وادخلتم في ذلك نفي الصفات فادخلتم الجهمية ان القديم واحد وان جواز ذلك
نفي الصفات وتحكم صفته فلا يحتاج ان يتكلم في القدم الافلاك ووجوب وجودها بذاتها المعنى
ذلك فلما ظهر الجميع معلول الافلاك اما واجب الوجود بذاتها او لا فان قيل بالاول بطل الحوادث
يقوم بها بطل قولكم لا يقوم بالواجب القديم الحوادث وان قلتم انها معلولة معلولة لغيرها
بالموجب لها ان كان علة تامة لم يتأخر عنه شيء من معلوله فلا يصدر عنه الحركات والحوادث
يفتقر الحوادث المتناهية الى واجب آخر والقول به للواجبة وان لم يكن علة تامة فلا بد لما
يتأخر حدوثه ان يكون موقوفا على شرط حادث والقول به القول بالقدم فيلزم التسلسل
وان الرب لابد من دوام الحوادث المتسلسلة ويمتنع صدورها عن علة تامة ازلية لا يقوم بها حادث
فان ذلك يقتضي مقارنة جميع معلولها لها لوجوب مقارنة جميع معلول العلة التامة لها وامتناع
ان يصير علة لشيء ما بعد ان لم تكن علة بدون سبب حادث واذا كان لم يقم به الحوادث المتعاقبة
فيلزم قيام الحوادث المتعلقة بالقديم على كل تقدير فبطلت هذه الحجة وايضا فيقدر ما هو المحرك
الاول بحركة الافلاك حركة شوقية مثل حركة المحبوب لمحبه ولم يذكروا ان الافلاك مبدع له والا معلول
لعلة فاعلة وحينئذ فلا بد ان يكون واحد منها بسببها وهو مفتقر الى المحرك المنفصل عنها ولا يمكن
ان يكون هذا ان يقول ان الواجب بنفسه لا يقوم به حادث يستند اليه الا اذا امكنه ان يكون
شيئين واجبين بانفسهما كل منهما موقوف على الآخر وحقيقة قول هؤلاء ان الفلك والعلة
الاولى كل منهما يحتاج الى الآخر حاجة المشروط الى شرطه لا حاجة المصنوع الى مبدعه
الوجه الخامس ما ذكرتموه في الحوادث معروض بالمحدثات في الاضافات
والعدميات فانهم سلموا حدوثها وهذا الحجر بعينه لهذا اما ولهذا كان جوابهم عن هذا
جوابا لما يحتج عن هذا فانه يقال تلك الامور الاضافية والعدمية اما ان يحدث فلا بد لها
من سبب محدد والسبب اما الذات واما خارج عنها فان كان الاول لزم دوام الاضافات

ارسطو واصحابه وهذا قول اهل وحدة الوجود

زمن هم

ان لم يجب حدوثه بطلت هذه الحجة وان وجب حدوثه لزم حدوث الافلاك وحينئذ
فالموجب لحدوث الافلاك ان كان قديما لم يحدث منه حادث وان توقف الحادث بدون
حادث فلا بد حينئذ من ان يكون الحادث بذاته او منفصلا عنه فيلزم قول الكرامية
وان قلتم الحوادث لا تحدث الا بحوادث متعاقبة لزم تسلسل الحوادث وبطل قول القائل
بالامتناع عن جنس الحوادث بنوع حادث فلزم اما بطلان حجتكم او صحة قول الكرامية
وهو تسليم بطلان الحجة وان ادعيتم نوع الحوادث فقال لكم ليس نوع الحادث المنفصل
المتصل ليس نوع الحادث المنفصل عندكم باولى من المتصل لما تقدم [illegible]
الثابتة ولا يحصل لكم [illegible] من الصفات وهو [illegible] الوجه
الثالث [illegible] الحادث خارج عن الذات وهو معلول الذات [illegible]
عنها الدور [illegible] الدور اذا كان ذلك الحادث الخارج موقوفا على الحادث
المنفصل والمتصل موقوفا على الخارج واذا كان ذلك الخارج موقوفا على منفصل [illegible]
المنفصل موقوف على خارج اخر والخارج الاخر موقوف على متصل اخر [illegible] التسلسل
في الاثار ومن تمام التاثيرات المعينة لا يلزم الدور على هذا التقدير واذا كان اللازم هو
التسلسل في الاثار والتاثيرات المعينة فلا يلزم منه الدور والتسلسل جائز عند
[illegible] ولهذا [illegible] الكلام [illegible] التسلسل لا الدور [illegible] اصل التاثير
[illegible] العقلاء في الدور والتسلسل [illegible] الدور والتسلسل في تمام
اصل التاثير في الدور والتسلسل [illegible] بخلاف التسلسل في تمام التاثيرات
المعينة [illegible] التسلسل في الاثار المعينة والتسلسل في اصل التاثير والتسلسل في اصل الاثار
وان كان هذا التسلسل جائزا بطلت هذه الحجة وان كان ممتنعا لزم [illegible] الحوادث او ان
تصدر الحوادث [illegible] بلا سبب حادث الوجه الرابع او ذلك الخارج اذا كان
ليس معلول الذات [illegible] الصفات [illegible] الا [illegible] هذا
وان كان باطلا عند اهل الملل [illegible] لا يمتنع بطلانه وذلك ان هذا الاثبات وجود وجود
ذاته

[illegible] الحوادث [illegible]

ذاته بمعنى انه لا فاعل له وان ما كان لا فاعل له لم يسبق من هذه الجهة ان يقوم بما هو مسبب
وما هو مباين له وانما يعرف ذلك بشيء اخر بذاته مباين له وذلك مبني على نفي الجسم بالذات
وانهم اعتمدوا في ذلك وادعوا [illegible] الصفات [illegible] ادعت الجهمية ان القديم واحد وادعوا ذلك
في الصفات [illegible] [illegible] العدم الافلاك [illegible] وجوب وجودها بذاتها لمعنى
وذلك [illegible] الجمع [illegible] الافلاك [illegible] الوجود بذاتها [illegible] الاول [illegible] الحوادث
[illegible] الواحد والقديم الحوادث وان [illegible] انها معلوله معلوله لغيرها
فالموجب لها ان كان علة تامة لم يتاخر عنه شيء من معلوله فلا يصدر عنه الحركات والحوادث
[illegible] الحوادث المشاهدة [illegible] والعوارض [illegible] وان لم يكن علة تامة فلا بد لما
[illegible] موقوفا على شرط حادث والعوارض [illegible] فيلزم التسلسل
وان التزم دوام الحوادث المتسلسلة [illegible] صدورها عن علة تامة ازلية لا يقوم بها حادث
[illegible] جميع معلولها [illegible] جميع معلول العلة التامة [illegible]
[illegible] الحوادث المتعاقبة
[illegible] الحوادث المتعلقة بالقديم [illegible] فبطلت هذه الحجة [illegible]
ان الاول [illegible] الافلاك حركة شوقية مثل حركة المحبوب لمحبه ولم يذكروا ان الافلاك [illegible]
لعلة فاعلة وحينئذ [illegible] الى المحرك المنفصل عنها [illegible]
[illegible] هذا [illegible] لا يقوم به حادث [illegible] الا [illegible]
شيئين [illegible] كل منهما موقوف على الاخر [illegible] قول [illegible] الفلك والعلة
الاولى كل منهما يحتاج الى الاخر [illegible] المشروط الى شرطه لا [illegible] المصنوع الى مبدعه
الوجه الخامس ما ذكروه في الحوادث معروض بالمتجددات في الاضافات
والعدميات [illegible] حدوثها [illegible] هذا [illegible] ولهذا [illegible] هذا
في جواب [illegible] هذا [illegible] الاضافية والعدمية اذا حدثت فلا بد لها
من سبب متجدد والسبب اما الذات واما خارج عنها فان كان الاول لزم دوام الاضافات

ارسطو واصحابه [illegible] الوجود

[illegible]

في العرسيات وان كان الثاني لزم الدور او التسلسل وان كان الثالث فالامر
الخارجي الذي جدد تلك الاضافات والاعدام يجوز ان يكون واجب الوجود
واما قوله العاقل القاصد الى الحدوث في محل يستدعي كون المحل جهة فان اراد به ما يقصد
حدوثه في محل مباين له فالكرامية تقول هو حسبنا ذلك وليس هذا محل النزاع هنا لم
لهذا اما ان يجوز كون الامور المباينة للرب في جهة منه او لا يجوز ذلك فان جوز ذلك
موجبه مع ثبات محل النزاع وان لم يجوزه كان ذلك دليلا على فساد قوله في سلبه الجهة
وحينئذ فيكون ذلك اقوى لقول الكرامية ومن وافقهم وان اراد به ما يقصد حدوثه في
محل هو ذاته فيقال له هل يعقل كون الشيء في جهة من نفسه ام لا فان عقل ذلك قالوا
موجب التلازم وان لم يعقل ذلك منعوا التلازم فهو كالانسان يحدث حوادث
في نفسه بفعله وارادته وهذا السؤال [illegible] لا يعقل كون الشيء في جهة من نفسه
انكر المنازعون ان يقولوا موجب ذلك في كل شيء الا الله وانما يقال يقصد الشيء اما
ان يسلم لم كونه بجهة من القاصد واما ان لا يسلم ذلك فان سلم ذلك لزم كون
جميع الاجسام بجهة من الرب اذ [illegible] الاعراض الحادثة كان قاصدا لها
على ما ذكره فيلزم ان يكون بجهة منه على هذا التقدير وحينئذ فيكون هو ايضا بجهة
منها لامتناع كون احد الشيئين بجهة من الاخر من غير عكس كما ذكره واذا كان كذلك لزم ان
يكون البارئ في جهة واذا كان كذلك بطلت حجتهم لان منها ان يحصله للحوادث في ذاته
يستلزم كون ذاته في جهة وهذا محال فاذا كان على هذا التقدير لزم ان تكون ذاته في جهة
بطلان هذا اللازم واما ان قال قصد الشيء لا يستلزم كونه بجهة من القاصد وحينئذ فبطلت
هذه الحجة فتبين بطلانها على التقديرين وايضاح فساد ذلك انها مبنية على مقدمتين وصحة احداهما
يستلزم بطلان الاخرى وبطلانها يتضمن بطلان احدى المقدمتين فيلزم بطلان احداهما
على كل تقدير واذا بطلت احدى المقدمتين بطلت الحجة فان احدى المقدمتين ان القاصد
لا يقصد الا ما هو في جهة والثانية ان كون البارئ في الجهة محال فان كانت المقدمة
الاولى

واما الامور التي لا ابتدا لها ان ردوا على هذه الحجة [illegible] من جهة فان ارادوا بعضها [illegible] الحوادث [illegible]

الاولى صحيحة لزم ان يكون في الجهة لانه يقصد حدوث حوادث قطعا فبطلت الثانية وان كانت
الاولى باطلة بطلت الحجة ايضا لبطلان احدى مقدمتيها وقد تبين فساد هذه الحجة على
قول اهل الملل القائلين بحدوث العالم مطلقا فهي على رأي الفلاسفة الدهرية اظهر فسادا فانه يمكن
حدوث الحوادث وان قالوا انها حادثة عن علة ازلية موجبة بنفسها كما يقوله ابن سينا فهو لا يقول لكن
ان الحوادث تحدث عنه بوسائط وحينئذ فبطل هذا [illegible] اعتبار ذلك يستلزم كونها منه في جهة
ان لا يسلم ويبطل الحجة على التقديرين [illegible] يسلم وان قالوا ان العالم واجب الوجود بنفسه
قالوا هو من الحوادث [illegible] الواجب بنفسه وما يقارنه فان الحوادث فيه [illegible]
الافلاك وحينئذ فهذا الحجة تبطل بعض ذلك فهو باطل فان صحة احد المتقدمين يستلزم بطلان
الاخرى وبطلان الملزوم يستلزم بطلان اللازم والدليل يستلزم المدلول والمدلول لازم للدليل فاذا
اللازم الذي هو المدلول [illegible] دليلنا المسلم منه لم كلها باطل وهذا الجواب حسن جواب
الامدي بقوله القصد الى ما هو في جهة ممن ليس في الجهة محال فان جميع نفاة الجهة من اهل
الكلام يقولون ان الرب تعالى يقصد الى ما هو في جهة من المخلوقات والقصد منه وليس هو في جهة
فعلم ان هذا الجواب باطل ايضا القصد الى الجهة ممن ليس في الجهة ان كان ممكنا بطلت المقدمة الاولى
من الاعراض وان كان ممتنعا بطلت المقدمة الثانية واما الاعتراض الثاني فهو قوله لكان
كل حادث من مظاهر القيامة [illegible] صفة بها لم يلزم قيام كل صفة واحدة بها
فيقوم به صفات الكمال كالعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام لم يلزم ان يقوم به صفات
النقص كالجهل المركب والبسيط والنوم وغير ذلك من اضداد الوجود وان جوزنا
ان يقوم به كلام مخصوص [illegible] وان جوزنا قيام ارادة به لم يجوز قيام ارادة كل شيء
وانما يقوم به ما يليق بجلاله وما يناسب كبرياءه فهو موصوف بصفات الكمال ولا
يوصف بما ينقصها وذلك لان كونه سبحانه كاملا لا ان يقوم به الصفات او الحوادث لم يكن بحجة
كون ذلك صفة او حادثا فيلزم طرد ذلك في كل صفة وحادث [illegible] فلم يقم به اسود

وجوده لم يلزمه ان يقوم به كل موجود لان قيام الصفات الوجودية به لم يكن لمجرد كونها
وكان اولى بالمقارنة موجود حتى يقوم به كل موجود فلو قيل لو جاز ان يخلق موجودا للزم ان يخلق كل
العالم تام بنفسه موجود فيلزم ان يكون خالقا لنفسه وهو محال وكذلك لو قيل لو جاز ان يخلق عالما قادرا
ذات يصف الصفات ان يكون لها حيا للزم ان يخلق كل حي عالم قادر وهو حي عالم قادر فيلزم ان يكون خالقا لنفسه وهو محال
لم يلزمه من ذلك موجود لكان هذا قياسا باطلا واصل هذا ان السائل الثاني جعلها نفيا عاما ان يقوم بالله صفة او ان
هو تام بنفسه لا يكون يقوم به ما يليق ويقدر عليه لكونه حادثا فاثبت نفيا عاما ان يقوم به حادث وجود ذلك قابل
جميع الصفات المثبت ما ينقض هذا الحد العام وهذه القضية السالبة الكلية ولذلك بالحصر باثبات خاص
وما العالم به وهو القضية الجزئية الموجبة بجواز قيام صفة من الصفات وحادث من الحوادث
وذلكم يجب بيانه للمعنى المشترك بين سائر الصفات والحوادث وانما قام لمعنى مختص
وبيانه انه لا اشتراك فيه جميع الصفات والحوادث لكن المشترك كما انه ليس هو المقتضي له
للقيام بالذات فليس هو مانعا فيكون القائم به صفة او حادثا ليس مانعا موجبا للقيام
حتى يقوم كل صفة وحادث ولا مانعا من القيام به حتى يمنع كل صفة وحادث فيمتنع
نفيا عاما الا لاجل ذلك وهو معارضة ايضا اثباتا عاما الا لاجل ذلك وكلاهما باطل
بل هو المستحق لصفات الكمال المنزه عن النقص وهو على كل شيء قدير لم يزل قادرا فاعلا
ان يتكلم ويفعل بمشيئته فكونه قادرا على الفعل والكلام بمشيئته صفة كمال ولو نزلنا العدم
على ذلك صفة نقص وايضا فاذا اراد المريد قوله يقوم به الحوادث كلها انه فاعل لكل ان
بقبل العالم كله فتقتضيه الحاجة الى الاخبار فهم يجوزون ذلك مثل هذا اعدل من اعظم انواع
الكمال وابينه انه يقبض العالم العلوي والسفلي ويطويه ويهزه ويقول انا الملك اين
الاصنام والجبروت ويقبض الارض ويدحوها ثم يدحوها بكم الكرسي وقال ابن عباس ما السموات
السبع والارضون السبع وما فيهن وما بينهن في يد الرحمن الا كخردلة في يد احدكم وان اراد المريد
انه يصف بحادث يلزم ان يتصف بالنقائص التي يحتمها كالجهل والعجز واللغوب
ونحو ذلك مما يمتنع عليه واما السؤال الثالث وهو قوله انه لا حاجة اليه فيقال
ليس كلما لا نعلم الحاجة اليه نجزم بنفيه فان الله خبر انه كتب مقادير الخلق قبل
خلقهم

خلقهم ولا نعلم الى ذلك حاجة وكذا اكره خلق ادم بيده عند اهل الاثبات والعلم
مع قدرته على ان يخلقه بالخلق غيره واضعاف ذلك مما لا نعلم الحاجة الى التي ان جعلته ... بعض
ان يفسر جميع المخلوقات فان الله لا يحتاج الى شيء ما فاما يقوم بذاته فاذا كان لخلق يحتاج اليه
وجب اثباته وما لم يكن الخلق محتاجا اليه فاذا قدر انه هذا الدليل المعين الدال على اثباته وعدم
الدليل مطلقا لا يستلزم عدم المدلول عليه في نفس الامر وان يستلزم عدم علم المستدل ... وايضا
فان الموجود المعلوم من صفات الكمال ما لا يعلمه العباد ولا يعلمون نفيه لانتفاء الحاجة اليه
ولكن هذا السؤال يحتمل من وجه اخر وهو ان الكرامية انما اثبتوا كما اثبتوا الاحتياج
الخلق اليه والقديم والمنشئ الا ان به في حدوث المخلوقات المنفصلة كما هو مذهب
حدث ما قام بالذات جملة في الكم فالطريق فاذ لا سبيل قوله لا ... ولو ... وصدور ... دليل
المفعولات المنفصلة من غير سبب حادث يقوم بالفاعل امر ممتنع لصدور المفعولات بدون ...
واراده للفاعل ويقولون الخلق ليس المخلوق لان الاول مصدر والثاني مفعول به وهذا هو هذا
ولا بد من اثبات خلق قائم به واثبات مخلوق منفصل عنه وهذا قول جمهور الناس لكن النزاع بينهم
في الخلق المغاير للمخلوق هل هو قديم قائم بذاته او منفصل عنه او حادث قائم بذاته او هو واحد
حادث فهل الحادث نوع او ان الحوادث الافعال الحادثة ولو كان الحوادث قديم
يكون صفات الكمال قديمة لم تزل ان الله متصفا بها هذه اقوال اربعة وكل منها طائفة
وما قاله عامة ... من هذا الباب يعود الى نوع ما قصر الكرامية وهو مما يساعدهم
وما قصد احد المنازعين لا يستلزم صحة قول الاخر كما ان يكون الحق في قول ثالث لا هذا
ولا هذا الا ... وهكذا قول الآمدي في ... الشبهة القول الضعيف قال الآمدي الحجة
الثالثة انه لو كان قابلا لحلول الحوادث بذاته لكان قابلا لها في الازل والا كانت القابلية
عارضة للذات واستدعت قابلية اخرى وهو تسلسل ممتنع وكون الشيء قابلا للشيء
فرع امكان وجود المقبول فيستدعي كون كل واحد منها دليله من ذلك امكان حدوث

الحوادث في الازل وحدوث الحادث في الازل ممتنع للتناقض بين كون الشيء
ازليًا وبين كونه حادثًا قال الآمدي ولقائل ان يقول لا نسلم انه لو كان قابلا لحلول
الحوادث فيما لا يزال لكان قابلا لها في الازل فانه لا يلزم من القبول للحادث فيما لا
يزال مع امكانه القبول له ازلا [illegible] ازلا والقول بانه يلزم منه التسلسل
يلزم عليه الايجاد والقدرة للمقدور وكون الرب قابلا للحوادث فانه نسبة
مجرده [illegible] هو الجواب ههنا فهو الجواب ثم وان سلمنا انه يلزم من
القبول فيما لا يزال القبول ازلا فلا نسلم ان ذلك يوجب امكان وجود المقبول ازلا
ولهذا على اصلنا الباري موصوف في الازل بكونه قادرًا على خلق العالم ولا يلزم منه
امكان وجود العالم ازلا [illegible] قلت وقد ذكر [illegible] هذه الحجة وجهين
احدهما منع [illegible] مقدمتيها [illegible] على مقدمتين احداهما انه لو كان قابلا لها
لكان القبول ازليا والثاني انه يمكن وجود المقبول مع القبول فقال في الاولى لا نسلم انه اذا
كان قابلا للحوادث فيما لا يزال يلزم ان يكون قابلا لها في الازل [illegible] وجودها فيما لا يزال ممكن ووجودها
في الازل ممتنع فلا يلزم من [illegible] الممكن قبول الممتنع وهذا كما انه اذا امكن حدوث الحوادث
فيما لا يزال امكن حدوثها في الازل وقد احتجوا على ذلك بانه يجب ان يكون القبول من لوازم الذات
اذ لو كان من عوارضها لكان للقبول قبول اخر ولزم التسلسل واجاب عن هذه الحجة
بالمعارضة بالايجاد والاحداث فانه عند من يمنع تسلسل الاثار من عوارض الذات
[illegible] القول [illegible] والتسلسل [illegible] التسلسل
في الفاعل وهذا الجواب من جنس جوابه عن الحجة الاولى وهو جواب صحيح على اصل من وافق
الكرامية من المعتزلة والاشعرية [illegible] واما المقدمة الثانية فقال لا نسلم انه يلزم من ثبوت
القبول في الازل امكان وجود المقبول في الازل بدليل ان القدرة ثابتة في الازل ولا يمكن
وجود المقدور في الازل عند هذه الطوائف وهذا الجواب ايضًا جواب لمن وافقه على

ذلك والتكملة [illegible] الجواب ان ما ذكروه في القبول ينتقض عليهم بالمقدور فان القبول
من الحوادث هو نوع من المقدورات لكن ما يقوم في المحل فهذا مقدور من الذات
وهذا مقدور منفصل عن الذات فان قدرته قائمة بذاته ومقدور القدرة هو فعله
القائم بذاته واما [illegible] المخلوقات ايضا مقدورة عندهم فهذا المنفصل عندهم مقدور
وفعله القائم بذاته مقدور وقدرته قائمة بمحل هذا المقدور المتصل دون المنفصل والناس
لهم في وجود المقدور بمحل القدرة [illegible] عنها اقوال فانه الحدث والكرامية [illegible]
القدرة القديمة والمحدثة توجد في محل المقدور والجهمية والمعتزلة [illegible]
محل المقدور والكلامية [illegible] المحل [illegible] لا في محل المقدور والقدرة
لا يكون في محل المقدور [illegible] هل يجوز ان يكون القدرة [illegible] متعلقة
بالمقدور ومحلها خارج [illegible] عن محلها جميعًا والمقصود ان ما عارضهم به معارضة
صحيحة وكثير من اهل الكلام والحديث والفلسفة يقولون في المقدور ما يقولونه في المقبول
ويقولون [illegible] حوادث [illegible] من يخص ذلك بالمقدورات [illegible]
[illegible] حوادث [illegible] من المقبولات والمقدورات [illegible] المقدورات المنفصلة [illegible]
والجواب [illegible] المركب [illegible] اما ان يكون وجود حوادث لا تنتهي ممكنا واما ان
يكون ممتنعًا فان كان ممكنا في الازل كان وجود نوع الحوادث في الازل ممكنًا وحينئذ فلا يكون
اللازم منتفيًا [illegible] المقدمة الثانية وان كان ممتنعًا [illegible] وانه لها
في الازل [illegible] امكان وجود المقبول وحينئذ فلا يلزم وجودها في الازل [illegible]
المقدمة الاولى [illegible] بطلان احدى المقدمتين وانها بطلت بطلت
الحجة فهذا جواب ليس بالنافي بل هو على بطلان الحجة قطعًا وهنا طريقة [illegible] الجواب
[illegible] انه لم يزل [illegible] اذا شاء ان الحركة من لوازم الحياة عند اهل السنة

بان هؤلاء يقولون انه قابل لها في الازل وانها موجودة في الازل وما ذكره من
الحجة يستلزم صحة قول هؤلاء في المقدور والمفعول فانهم يقولون هو قادر عليها فيما لا
يزال وهي ممكنة فيما لا يزال وانه لم يزل قادرا وانها ممكنة لان هذه القدرة
والامكان ان كانت قديمة حصل المطلوب وان كانت حادثة فلا بد لها من محدث
وذلك يستلزم التسلسل والتسلسل يقتضي دوام القدرة وامكان الفعل
فثبت انه لم يزل قادرا على الفعل والفعل ممكن له لانه لو لم يكن قادرا عليه من الازل
كانت القادرية عارضة لذاته واستدعت القادرية قادرية اخرى وذلك
يقتضي التسلسل فان كان التسلسل باطلا لزم دوام نوع القادرية لا يمتنع ان تكون
عارضة ادامت العارضة تستلزم التسلسل الباطل على هذا التقدير وما استلزم
الباطل فهو باطل واذا امتنع كونها عارضة فكونها لازمة مع القدرة على الشيء
امكان المقدور اذ القادرية نسبة بين القادر والمقدور فيمتنع تحقق كل منهما الا
مما يكون حملنا الا يكون مقدورا فلا يكون القادرية حينئذ ثابتة من الازل فدل على انه
من ثبوت المقدور في الازل امكان وجود المقدور من الازل وحينئذ فهذا يدل على امكان
الفعل من الازل فما ذكره حجة على امر صار حجة على الاثبات لكن هذا حجة الجاحد وجود
المنقول وهلا احتجوا بالوجود المعلوم من الازل فان هؤلاء المعلوم يلزم انه ما هو مقدور
مراد له دائما لزم ان الحدث شيئا لكن قد حدث الحوادث فلزم دوام ما علمته
وما علمنا لما يقوم بذاته من مقدورات ومرادات وبيانا للتلازم ان القادر يمتنع ان
لم يمكن ان يحدث شيء بغير سبب لزم ترجيح الممكن بلا مرجح وتخصيص احد المثلين من الوقت
وغيرها بلا مخصص وهذا ممتنع وان حدث بالسبب فالقول في ذلك السبب كالقول في الاول

عن دليلهم تسلسل الحوادث ثم تلك الحوادث اللازمة اما ان يحدث عن علة تامة مستلزمة
لمعلولها وهو ممتنع لان العلة التامة لا يتاخر عنها معلولها ولا شيء منه واما ان يحدث
عن غير علة تامة وما ليس بعلة تامة فعلة للحادث موقوفة على الشرط الذي به تتم فاعليته
لذلك الحادث وذلك الشرط اما منه واما من غيره فان كان من غيره لزم ان يكون رب العالمين
محتاجا في افعاله الى غيره وان كان منه لزم ان يكون دائما فاعلا للحوادث وتلك الحوادث اما ان
حدثت بغير احوال تقوم به واما ان لابد من احوال تقوم به والثاني يستلزم انه لم يزل
قادرا قابلا فاعلا تقوم به الافعال والاول باطل لانه اذا كان في نفسه ازلا وابدا
على حال واحدة لم يتجدد له حال من الاحوال اصلا لا بسبب الزمان والمكان الواحد
لم يكن تخصيص احد الزمانين بحوادث تخالف الحوادث في الزمان الاخر اولى من
العكس وتخصيص الازمنة بالحوادث المختلفة امر مشهود ولان الفاعل الذي يحدث
ما يحدثه من غير فعل يقوم بنفسه غير معقول فلذلك اعتقدوا ان الفعل هو المفعول وان الخلق
هو المخلوق ولم يسم المصدر هو بعين المفعول به ونحن نعلم بالاضطرار ان التاثير امر
وجودي واذا كان ذاتا لم تقم به صفة دائما فالتاثير صفة كمال وهو لم يزل متصفا بالكمال فلا
يزال يسمو بالكمال وهو اعظم واجل لانه سواء فسر ان الحجة الفعلية التي يحتج بها اهل الضلال
يحتجون بها على بعض مطلوبهم وشق احتجاجهم على قدم الافلاك فانه اذا كان مؤثرا في العالم
فاما ان يكون التاثير وجوديا او عدميا والثاني معلوم الفساد بالضرورة لكن هذا قول من
يعقل الاشعرية وهو قول من يقول الخلق هو المخلوق وان كان وجوديا فان كان حادثا
لزم التسلسل ولزم كونه محلا للحوادث فلزم ان يكون قديما واذا كان قديما لزم قدم
معلوله فلزم الاثر فيقال اولا هذا يقتضي لا يكون شيء من اثاره محدثا وهذا خلاف المشاهدة
ونقول هذه الحجة ان الاثر يفتقر بالمؤثر التام التاثير واذا كان كذلك فها حدث من الحوادث